

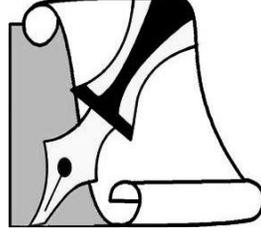


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى «إسرائيل»

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## التطبيع بين إسرائيل والإمارات ومضاعفاته

### 1 - مدخل:

يحمل الإعلان عن «اتفاق سلام» بين العدو الإسرائيلي والإمارات العربية المتحدة يوم الخميس 13/8/2020 أكثر من بعد جيوسياسي وجيوستراتيجي في المضمون والسياق، مع خصوصية إضافية تتصل بعنصر التوقيت الذي بدا تلبية لمصالح شخصية لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والرئيس الأميركي دونالد ترامب، حيث يمثل الاتفاق ارتقاءً طبيعياً في مسار ثنائي، يبدو معه الإشهار كأنه تظهير رسمي لواقع قائم، أكثر من كونه تحولاً نوعياً في العلاقات. كذلك، تمثل هذه الخطوة امتداداً لسياسة تطبيعية تنتهجها أنظمة الخليج مع كيان الاحتلال، بهدف تطويق الشعب الفلسطيني وقضيته، ومن ثم وضعه أمام خيار التكيف مع استمرار التوسع الاستيطاني، وإضفاء الشرعية عليه. وفي هذا الإطار، يلاحظ أن النظام الإماراتي كان الأكثر وقاحة في التعبير عن سياسة تطبيعية تنطلق من أن قضية فلسطين تحولت إلى عبء ينبغي التخلص منه بأي ثمن.

في المقابل يتبجح نتنياهو بشعارات الأمن والسلام الكاذبة بالقول: "اليوم دول عديدة ترى بإسرائيل حليفاً إستراتيجياً للاستقرار والأمن وكذلك للسلام"، مشيراً إلى أنه "ستتضمّ دول عربية وإسلامية إضافية إلى دائرة السلام معنا". ويضيف بأسلوبه الخبيث الكاذب: "جميعنا في الدول 'المعتدلة' في المنطقة، نقف في جبهة واحدة، ضدّ الجهات 'المتطرفة' التي تهددنا وتهدد السلام العالمي". ويضيف: "إن تحقيق السلام العالمي هو هدفنا"، مشيراً إلى أن "السلام الحقيقي الذي يراه، هو 'السلام الذي يحافظ على الأمن (أمن إسرائيل أولاً وأخيراً)، وعلى الأمور الهامة لشعبنا". وأوضح أن هذا السلام هو مجرد سلام مجاني لمصلحة الاحتلال والتوسع الصهيوني: "سلام يُبعد الحرب ولا يقربها. سلام مبني على تعاون اقتصادي متين، واحترام متبادل... سلام حقيقي، وليس شعاراً ... سلام مقابل سلام".

## 2- محطات في تاريخ العلاقات الإماراتية الإسرائيلية:

في 28 أيلول عام 2012، وعلى هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، التقى وزير الخارجية الإماراتي، عبدالله بن زايد، مع نتتياهو، بحسب صحيفة "هآرتس"، وتحديداً في فندق "ريجنسي". وذكرت الصحيفة أن اللقاء تأخر سنتين عقب اغتيال القيادي في حماس، محمود المبحوح بدبي عام 2010. وبحسب المصادر التي سرت الخبر، فإن اللقاء تمحور وقتها حول المسألة الإيرانية والتهديد الذي تشكله لدول الخليج وإسرائيل، الاتحاد الذي سيشكل نواة لنحو عقد من التقارب الخفي انتهى بإشهاره في 13 آب 2020. في عام 2014 توقيع الإمارات عقداً مع شركة Verint Systems المتخصصة في الأمن الإلكتروني، والتي تُدار من إسرائيل، بقيمة أكثر من 100 مليون دولار.

وباعت شركة NSO Technologies Ltd الإسرائيلية برنامجها الخاص بالمراقبة إلى الإمارات، بحسب ما أكدته صحيفة Forbes. ومن الجدير ذكره أن هذه الشركة تورطت في اختراق 1400 حساب Whatsapp لناشطين ومعارضين معظمهم عرب، بحسب ما أعلنته شركة واتساب في العام 2019. وكانت صحيفة أمريكية ذكرت أن إسرائيل "زودت الإمارات بآلاف الكاميرات، ومجسات إلكترونية، وأدوات إلكترونية متخصصة في قراءة لوحة الترخيص للسيارات، وتم تنصيبها على طول الحدود وفي مناطق واسعة بأبوظبي، وغالبيتها تمت صناعتها وتطويرها في إسرائيل". كل هذه الإعلانات كانت تتجاهلها السلطات الأمريكية، تاركةً التسريبات الإسرائيلية بلا تأكيد ولا نفي.

في تشرين الثاني 2015، كان الإعلان شبه الرسمي من طرف واحد فقط، إذ أعلنت الخارجية الإسرائيلية افتتاح ممثلية دبلوماسية لـ"تل أبيب" لدى وكالة الأمم المتحدة للطاقة المتجددة "إيرينا"، التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها، في الوقت الذي أكدت فيه الإمارات وقتها عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الطرفين، إلا أن الخطوة اعتُبرت بدايةً للتطبيع الناعم من بوابة العلاقات التجارية والاقتصادية.

في آب 2016، شارك طيارو سلاح الجو الإسرائيلي والقوة الجوية الإماراتية في تدريبات العلم الأحمر المشتركة مع طيارين من باكستان وإسبانيا في نيفادا بالولايات المتحدة.

أما في كانون الثاني 2016، فزار وزير الطاقة الإسرائيلي شخصياً الإمارات العربية المتحدة بموقع مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في أبوظبي.

في عام 2017 نفذت القوة الجوية لإسرائيل والقوة الجوية لدولة الإمارات العربية المتحدة تدريبات مشتركة مع القوات الجوية للولايات المتحدة وإيطاليا واليونان، في اليونان، أطلق عليها اسم “إينيوهوس 2017”. كما شارك فريق رياضي إسرائيلي في بطولة الجودو العالمية بالإمارات، واكتفت السلطات بمنع الرموز القومية الإسرائيلية، كرفع العلم والنشيد الوطني؛ لاعتبارات “أمنية”. ثم سارع رئيس اتحاد الجودو الإماراتي، محمد بن ثعلوب، لتهنئة نظيره الإسرائيلي بالنتائج التي حققها اللاعبون الإسرائيليون في نسخة 2017.

في تشرين الثاني 2018، كشفت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، أن إسرائيل وقّعت اتفاقاً لمد خط أنابيب بحري- هو الأطول من نوعه في العالم- لنقل الغاز من إسرائيل إلى أوروبا، وذلك بدعم من الاتحاد الأوروبي وبتمويل من أبوظبي. وقد بادر إلى هذه الخطوة وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتس، الذي قدّم المقترح للاتحاد الأوروبي في مؤتمر بالعاصمة الإماراتية، التي وافقت على المقترح، وخصصت 100 مليون دولار لهذا الغرض، بحسب وسائل إعلام إسرائيلية.

في أواخر العام 2019، ذكرت القناة العبرية أن الإدارة الأمريكية توجهت إلى الإمارات والبحرين وسلطنة عمان والمغرب، بطلب يقضي بتوقيع اتفاقية عدم اعتداء بينها وبين إسرائيل. ثم نقلت صحيفة “الجريدة” الكويتية عن مصادر رفيعة المستوى، أن “المبادرة الإسرائيلية لتوقيع اتفاقيات عدم اعتداء مع الدول الخليجية لقيت رداً سلبياً من الدول الخليجية التي عرّضت عليها”. لكن الإمارات أكملت المسيرة فأرسلت فريقاً لمناقشة التفاصيل.

في 21 كانون الاول 2019، نتتياهو ينشر تغريدة يرحب فيها “بالتقارب بين إسرائيل والكثير من الدول العربية”، رداً على تغريدة لوزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد، أشار فيها إلى تقرير بصحيفة The Spectator عن “تحالف عربي إسرائيلي جديد في الشرق الأوسط”.

وفي 15 كانون الاول 2019، ذكرت صحيفة “يديعوت أحرونوت”، أن وفداً من كبار المسؤولين في وزارة العدل الإسرائيلية توجهوا إلى الإمارات العربية المتحدة؛ للمشاركة في مؤتمر دولي حول مكافحة الفساد، ينظم بأبوظبي. وأضافت الصحيفة العبرية أن “دينا زيلبر، نائبة المدعي العام، تتراأس الوفد الإسرائيلي، الذي يضم مسؤولين كباراً من القسمين الجنائي والدولي في النيابة العامة الإسرائيلية”. وفي 10 كانون الاول 2019،

أعلنت إسرائيل مشاركتها في معرض “إكسبو دبي 2020”، مشيرة إلى أن المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية يوفال روتيم، زار دبي، في إطار الاستعدادات للمعرض.

- تطبيع فضائي: في 25 أيلول 2019، انطلق رائد الفضاء الإماراتي هزاع المنصوري إلى محطة الفضاء الدولية، حيث قضى 8 أيام ضمن بعثة فضاء روسية شاركت فيها رائدة الفضاء الإسرائيلية جيسكا مائير. وفي مطلع تموز 2019 زار وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتز، أبوظبي؛ للمشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة لشؤون البيئة، والتقى مسؤولاً إماراتياً كبيراً، وطرح مبادرة للسلام الإقليمي. ونشر حساب “إسرائيل تتكلم بالعربية” على فيسبوك صوراً تُظهر الوزير بجامع الشيخ زايد الشهير في أبوظبي.

- تطبيع رياضي: في 14 آذار 2019، ظهرت بوادر التطبيع الرياضي بعدما نشرت إسرائيل صورة للوفد الرياضي الإسرائيلي بالإمارات (25 لاعباً) والذي حضر للمشاركة في بطولة الأولمبياد الخاصة، تلاها في أيار من ذلك العام، مشاركة دراجين إماراتيين وبحرينيين في طواف إيطاليا الشهير، الذي استضافته إسرائيل بالقدس.

في 9 آب 2020، احتفلت أوساط إعلامية في إسرائيل بعد الإعلان عن تنظيم أول صلاة سبت في دبي، لتكون بذلك أول صلاة في الخليج، وذلك بعد افتتاح كنيس دبي لليهود. وكانت وكالة الأنباء الإماراتية أعلنت موعد إنشاء أول معبد يهودي رسمي في البلاد والأكبر بالمنطقة، على أن يُفتتح العام 2022 ضمن نطاق مجمع للأديان يطلق عليه “بيت العائلة الإبراهيمية” في أبوظبي، سيعضم مسجداً وكنيسة وكنيس اليهودي.

في 25 حزيران 2020، أعلنت وكالة أنباء الإمارات الرسمية (وام)، عن توقيع اتفاقية تعاون بين شركتين في الإمارات العربية وشركتين إسرائيليتين؛ “لتطوير البحث والتكنولوجيا لمكافحة وباء كوفيد 19”؛ وهو ما أكده رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مضيفاً أن هذا التعاون سيشمل إلى جانب جهود مكافحة الكورونا مجالات البحث والتطوير والتكنولوجيا.

في 13 حزيران 2020، نشر سفير الإمارات لدى الولايات المتحدة، يوسف العتيبة، مقال رأي على صحيفة “يديعوت أحرونوت”. والمقال كان باللغة العبرية، في خطاب مباشر مع الإسرائيليين، والذي شكّل اعترافاً صريحاً لا لبس فيه بقرب نية الإعلان عن إشهار تطبيق العلاقات الإماراتية الإسرائيلية. ويوماً بعد يوم، يتكشّف المزيد من المعطيات حول تاريخ العلاقات بين إسرائيل والإمارات، لتؤكد أن اتفاق التطبيع لم يكن إلا

إمطة للثام عما كان قائماً فعلاً. وآخر تلك المعطيات ما نشره الإعلام العبري عن وجود سفارة إسرائيلية في أبو ظبي، و500 شركة إسرائيلية تعمل في الأراضي الإماراتية، وبالتالي لم يكن اتفاق التطبيع بين العدو الإسرائيلي ودولة الإمارات وليدَ لحظته؛ إذ إن خلفه كانت تكمن علاقات متجذرة سبقت لحظة الإعلان عنها بما يزيد عن العقدين. هذا ما كشف عنه الإعلام العبري مؤخراً، مشيراً إلى أن الاتفاق لا يُؤسس لتمثيل دبلوماسي، بقدر ما يرفع عنه الغطاء. ويدور الحديث، هنا عن سفارة إسرائيلية في الإمارات تحت ستار مؤسسات أممية، وزيارات دورية رسمية وخاصة من سياسيين ورجال أعمال ومسؤولي استخبارات، إضافة إلى وفود مشاركة في مندييات ومؤتمرات خاصة وحكومية ودولية، بما يشمل وفوداً رياضية كانت تظهر إلى العلن بين الحين والآخر، إذ إن «جواز السفر الإسرائيلي لم يكن يثير الاستغراب في الإمارات».

التقرير الذي نشرته صحيفة «هآرتس» في هذا الخصوص بدا مشعباً بمعطيات دسمة، وإن لم ترق إلى حد المفاجآت. ويرد في التقرير أنه لأكثر من عشرين عاماً كانت العلاقات الدبلوماسية السرية بين الجانبين تتطور ببطء، إلى أن باتت في الأيام القليلة الفائتة أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. المسألة الآن لا تتعدى، عملياً، حدود ترقية البعثة الإسرائيلية الموجودة في أبو ظبي إلى سفارة رسمية علنية، بعدما عملت لغاية الأسابيع الماضية تحت غطاء إحدى الوكالات التابعة للأمم المتحدة. وتأسست تلك البعثة في تشرين الأول 2017، عبر ممثل دبلوماسي دائم يحمل جواز سفر إسرائيلياً، وفي مكتب معترف به من السلطات الإماراتية، ويرتفع في داخله العلم الإسرائيلي، علماً أنه يقع داخل مبنى خاص بوكالة تابعة للأمم المتحدة، هي «وكالة الطاقة المتجددة». وتتنقل الصحيفة عن مصدر إماراتي أنه من غير المتوقع أن تفتتح الإمارات سفارتها لدى إسرائيل في القدس المحتلة، في إشارة منه إلى إمكان أن تكون السفارة في تل أبيب، لا في القدس.

تضيف «هآرتس» أنه بالتوازي مع أنشطة الموساد في المنطقة، عملت وزارة الخارجية الإسرائيلية على مرّ السنوات الماضية في دول الخليج، وكانت على اتصال مع المسؤولين الحكوميين والهيئات غير الرسمية والشركات التجارية وعناصر أخرى في هذه الدول. وما بين عامي 2016 و 2018، زارت أربعة وفود إسرائيلية دولة الإمارات، لنتزايد وتيرة هذه التحركات في عام 2019 مع قيام 15 وفداً من إسرائيل بزيارة الإمارات، مع وجود علم مسبق بكونهم إسرائيليين. في الوقت نفسه، زار رجال أعمال إسرائيليون الإمارات بشكل مستقل، بعيداً عن الانتظام الاعتيادي لوزارة الخارجية. وقد ساعدت وزارة الخارجية الإسرائيلية، كما

اشرنا، حتى الآن، ما يقارب 500 شركة إسرائيلية على العمل في الإمارات. وفي كل أسبوع، تتقدّم حوالى عشر شركات إسرائيلية بطلب إلى الوزارة لمساعدتها في التواصل مع شركات محلية هناك، في الوقت نفسه الذي يتم فيه استقبال رجال أعمال إماراتيين. ويساعد مسؤول في الخارجية في معهد التصدير في إقامة روابط بين الشركات الإسرائيلية وتلك الإماراتية، علماً أن «التعاون» يشمل مجالات متعدّدة، من بينها المياه والتكنولوجيا والزراعة والصحة وتكنولوجيا قطاع الخدمات المالية (fintech)، إضافة إلى قطاعي الأمن الداخلي والأمن السيبراني. وتتولّى الوزارة، حالياً، 20 مشروعاً مشتركاً مع الإماراتيين، تُقدّر قيمتها بمئات الملايين من الدولارات. كذلك، وقّعت «مجموعة 42» الإماراتية للذكاء الاصطناعي والحوسبة (التي تتخذ من أبو ظبي مقراً لها) مذكّرتي تفاهم مع شركة «رفائيل» للصناعات العسكرية لتطوير فحوصات خاصة بمكافحة فيروس «كورونا» بشكل سريع جداً، بينما خصّصت إسرائيل مبلغاً مالياً كبيراً لبناء جناح لها في معرض «إكسبو دبي».

إلى ذلك، أشارت مصادر في الخارجية الإسرائيلية، في إيجاز خاص لعدد من المرسلين المعتمدين لديها إلى أنه في أعقاب الإعلان عن اتفاق التطبيع مع الإمارات، تحدّث وزير الخارجية الإسرائيلي، غابي أشكنازي، مع ثلاثة وزراء خارجية عرب جدد، فضّلت المصادر أن لا تُسمّى دولهم، لتضاف تلك الاتصالات إلى آخرين كان أجراهما أشكنازي مع نظيريه في الإمارات وسلطنة عُمان.

### 3 - محمد دحلان ونقطة التحول:

قالت صحيفة لوفيفارو (Le Figaro) الفرنسية إن القيادي السابق في حركة فتح محمد دحلان ظهر كواحد من الشخصيات الفلسطينية القليلة المؤيدة للتقارب بين الإمارات وإسرائيل. ونوه دحلان بالدور التاريخي لدولة الإمارات في دعم صمود الشعب الفلسطيني، في وقت اتهمته فيه قيادات من فتح بأنه ادى دوراً في صياغة الاتفاق، وعمل ضد مصالح وطنه. وأوضحت أن الرئيس السابق لأجهزة الأمن -التي كانت تتبع الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات- والذي يعيش في المنفى بأبو ظبي بعد أن طرده الرئيس الفلسطيني محمود عباس، يقدم نفسه على أنه "سياسي ورجل أعمال ومحسن"، إلا أنه اكتسب شهرة إقليمية شيطانية. وأضافت الصحيفة أن دحلان نوه في بيان له بالإمارات "لما تقوم به من ضغط مباشر على الإدارة الأميركية وغيرها

لإنهاء خطة الضم الإسرائيلية، وإحلال قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية بدلا من خطة ترامب الاستعمارية".

وفي مقال بقلم تيري أوبيرلي، قالت الصحيفة إن ظل الرجل القوي السابق بقطاع غزة لا يزال يخيم على الأراضي الفلسطينية، بعد تسع سنوات من رحيله إلى دبي، وهو اليوم متهم من قبل القيادات الفلسطينية بمساعدة "صديقه" ولي العهد الإماراتي محمد بن زايد في التفاوض على اتفاق لتطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل. لكن في مظاهرات نظمت في الضفة الغربية، تم احراق دمية تمثل دحلان مع صورة محمد بن زايد، احتجاجا على "الطعنة في الظهر التي وجهتها أبو ظبي للشعب الفلسطيني".

وقال نبيل شعث كبير المفاوضين السابق لياسر عرفات، المستشار الخاص لمحمود عباس، إن دحلان ادى دورا في صياغة الاتفاق، وأضاف أنه "عمل ضد مصالح وطنه وعليه أن يخجل من نفسه". كما قال جبريل الرجوب، الأمين العام لحركة فتح إنه مقتنع بتورط حليفه السابق (دحلان) في صياغة الاتفاق، ورفض إمكانية عودته بدعم من أبو ظبي للانتخابات الرئاسية، مؤكدا أنه "إذا عاد دحلان سيقدم للعدالة بسبب قضايا الفساد العديدة التي ارتكبها". وتعييب السلطة الفلسطينية على الاتفاق الإسرائيلي الإماراتي، الذي ينص على وقف ضم الضفة الغربية مرحليا، أنه وافق على السلام قبل مفاوضات العودة إلى حدود عام 1967، وتخلي عن مبادرة السلام العربية التي طالبت بانسحاب كامل للإسرائيليين من الأراضي المحتلة. ومنذ أن وضع دحلان مواهبه في خدمة بن زايد، بدا أنيقا، ووصف نفسه بأنه "سياسي ورجل أعمال ومحسن"، وأن ولي العهد الإماراتي "شقيقه" ولن يكون "مستشاره". فالطيار الحربي السابق ورئيس مكافحة الإرهاب الفلسطيني السابق - كما يقول الكاتب - يشتركان في حب السلطة والعمل والانقلابات الدبلوماسية والمكائد السياسية والمالية في الشرق الأوسط، حيث يسيطر دحلان على العديد من شركات البناء وغيرها في أبو ظبي. وفي حين يملك حاكم أبو ظبي وزعيم دولة الإمارات وعضو إحدى أغنى وأقوى العائلات الحاكمة في الخليج أموالا طائلة من عوائد النفط، يملك دحلان المولود في مخيم للاجئين الفلسطينيين بخانيونس دفتر عناوين قويا ومهارات جيدة في التعامل مع الآخرين. وبعد فترة وجيزة من خروج دحلان، توترت العلاقات بين السلطة الفلسطينية وأبو ظبي التي لم تعد تمولها، بل تدفع الأموال مباشرة إلى مؤسسات مستقلة كالأمم المتحدة أو للجمعيات الخيرية، وهذا ما ساعد دحلان في تمويل مشاريع في الأراضي الفلسطينية، تركت أثرها القوي وبشكل خاص في غزة التي

سحقها الحصار الإسرائيلي المصري والحروب الثلاث مع جارتها العبرية -بحسب تعبير الكاتب- تصالحت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عام 2015، مع عدوها من أجل محاربة الخصم المشترك محمود عباس. وقد أسس دحلان منظمة تكافل للمساعدة الإنسانية في أبو ظبي وقدم المال لتزويد محطة الكهرباء الوحيدة في غزة بالوقود، وقال أحد المراقبين في غزة "إنها تعوض مسؤولي السلطة الفلسطينية (بغزة) الذين لم تعد رام الله تدفع لهم وكذلك الرسوم المدرسية للأطفال من العائلات التي تعاني من صعوبات". ومن ناحية أخرى، تمول جمعية جلييلة زوجة محمد دحلان، حفلات الزفاف الجماعية لمن لا يستطيعون تنظيم حفلات زفاف خاصة، وتخصص بعض الأموال لعلاج المرضى المصابين بأمراض مزمنة مثل مرض السكري، بحسب الكاتب. وقد عاد دحلان -كما يقول الكاتب- إلى نسج شبكة من العلاقات على أمل بعث سياسي، حيث يتمتع بتأييد في الضفة الغربية والقدس الشرقية، على الرغم من أن شعبيته لا تزال منخفضة، وفقا لاستطلاعات الرأي. كما أن حركته، تيار الإصلاح الديمقراطي راسخة في غزة حيث تلقب "بالتيار"، ويشارك نشاطها في اجتماعات المجلس التشريعي بغزة، إلا أنهم بحسب صحافي محلي، لم يحضروا التجمع الأخير للتتديد بالاتفاق بين إسرائيل والإمارات.

ويقول الكاتب إن دحلان الذي سُجن في إسرائيل عدة مرات لعضويته في حركة شباب فتح، قام بتكوين علاقات وثيقة مع كبار مسؤولي الأمن الإسرائيليين عندما كان رئيس جهاز الأمن الداخلي في غزة، كما تفاوض مع وكالة المخابرات المركزية التي درّبت قواته. وقد أثرى دحلان -كما يقول الكاتب- من الضرائب المفروضة على مرور البضائع بين إسرائيل وقطاع غزة، إلا أن فشل الانتفاضة الثانية وهزيمته العسكرية أمام حماس قد أسقطته، ووجهت إليه تهمة الفساد المالي والتآمر على قيادة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وصدر ضده حكم من محكمة الجنايات عام 2016. بعد ذلك -بحسب الكاتب- اكتسب الرجل سمعة شيطانية، في المنطقة، فوضعت تركيا 700 ألف دولار مقابل رأسه، حيث يقال في أنقرة إنه قدم الدعم من خلال التحويلات المالية للمسؤولين العسكريين عن الانقلاب الفاشل في عام 2016 ضد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وهذا ما ينفيه دحلان، غير أنه لا ينكر دعمه للسياسي عام 2013 خلال الانقلاب الذي أطاح بالرئيس المصري الراحل محمد مرسي. وفي عام 2018، قام دحلان إلى جانب قائد فرنسي سابق، بتشكيل مرتزقة من المتقاعدين في القوات الخاصة الأميركية لتنفيذ اغتيالات لسياسيين في اليمن، نيابة عن أبو ظبي.

من جانب آخر، وعلى أرض الواقع، ثمة عدة دول خليجية، بعد اتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام 1993، ارتبطت مع إسرائيل بنوع من العلاقات وفق حسابات خاصة بكل دولة على أساس حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، بحسب حدود ما قبل 5 حزيران 1967. ولكن تاريخ العلاقات الإماراتية الإسرائيلية "السرية" خارج إطار الدبلوماسية الرسمية طويل، إذ أخذت الإمارات على عاتقها في العقد الماضي أن تقود حافلة التطبيع قبل إعلانه رسمياً. وما التعهد الذي قدّمه بن زايد في الاتفاقية بأن يقود جهود إقناع الدول المحيطة، بالتطبيع هي الأخرى، إلا إقرار بما كانت تتناقله وسائل الإعلام طوال السنوات الماضية، وسط صمت رسمي مدوّ. ويعتقد مراقبون أن التحول الأبرز في العلاقات الإماراتية الإسرائيلية تعاطم بعد وصول رجل الأمن الفلسطيني السابق، محمد دحلان، إلى الإمارات، في أعقاب فصله من منظمة التحرير الفلسطينية، في حزيران 2011، وتعيينه مستشاراً أمنياً لولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد. وكان قد تم فصله من المنظمة؛ على خلفية تورطه في ملفات فساد مالي وتعاون سري مع إسرائيل، عندما كان قائداً للأمن الوقائي بقطاع غزة بين عامي 1994 و2001، ثم مستشاراً للأمن الوطني في السلطة الفلسطينية ومناصب أخرى بمنظمة التحرير. وبهذا الاتفاق أصبحت الإمارات ثالث دولة ذات علاقات مع إسرائيل بعد مصر والأردن.

#### 4 - ترامب يعلن عن الاتفاق:

أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عن إبرام ما أسماه اتفاق سلام "تاريخي" بين إسرائيل والإمارات، "سيسهم في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط" على حد زعمه. وقال ترامب في تغريدة على تويتر، نشر خلالها نسخة من بيان مشترك صادر عن الولايات المتحدة وإسرائيل والإمارات إن "اتفاقاً تاريخياً حصل بين بلدين صديقين عظيمين هما إسرائيل والإمارات". وجاء في البيان المشترك أن "الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو وولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد تحدثوا اليوم واتفقوا على إقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل والإمارات". واعتبر البيان أن "بدء العلاقات الدبلوماسية السلمية سوف يجمع بين اثنين من أقوى شركاء أميركا في المنطقة. وستتضم الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل إلى الولايات المتحدة لإطلاق أجندة استراتيجية للشرق الأوسط لتوسيع التعاون الدبلوماسي والتجاري والأمني".

وتابع: "والى جانب الولايات المتحدة، تتشاطر الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل وجهة نظر مماثلة في ما يتعلق بالتهديدات والفرص في المنطقة، فضلاً عن الالتزام المشترك بتعزيز الاستقرار من خلال المشاركة الدبلوماسية، وزيادة التكامل الاقتصادي، والتنسيق الأمني. وسوف يؤدي هذا الاتفاق إلى حياة أفضل لشعوب الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل والمنطقة... وسيواصل الطرفان جهودهما في هذا الصدد للتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وبحسب خطة السلام، يجوز لجميع المسلمين أن يأتوا لزيارة المسجد الأقصى والصلاة فيه، وينبغي أن تظل الأماكن المقدسة الأخرى في القدس مفتوحة أمام المصلين من جميع الأديان". وأضاف ترامب أن "أشياء رائعة تحدث باتجاه التطبيع بين دول إسلامية وإسرائيل لكن لا يمكنني الحديث عنها"، متوقعا أن تحذو دول إسلامية أخرى حذو الإمارات وتوقع اتفاق سلام مع إسرائيل. وفي هذا السياق قال جاريد كوشنر إن إسرائيل لن تقدم على تنفيذ خطة ضم أراض فلسطينية إلا إذا توصلت إلى تفاهم بينها وبين الولايات المتحدة. وكشف كوشنر في مؤتمر صحفي أنه كانت هناك محادثات مقررة في الأشهر المقبلة بين واشنطن وتل أبيب بهذا الشأن، لكنها عُلفت في الوقت الحالي بسبب اتفاق السلام مع الإمارات.

وقد وصف مبعوث الولايات المتحدة السابق لعملية السلام في الشرق الأوسط جيسون غرينبلات الاتفاق الإسرائيلي الإماراتي بأنه مذهل وتاريخي. وأضاف في لقاء مع الجزيرة أن القيادة الفلسطينية ليس لديها الحق في رفض الاتفاق.

من جانب آخر، قال ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد: "تم الاتفاق على إيقاف ضم إسرائيل للأراضي الفلسطينية. كما اتفقت الإمارات وإسرائيل على وضع خارطة طريق نحو تدشين التعاون المشترك وصولاً إلى علاقات ثنائية". وبحسب البيان المشترك الذي نشرته وكالة الأنباء الإماراتية، فإنه "ونتيجة لهذا الانفراج الدبلوماسي وبناء على طلب ترامب وبدعم من دولة الإمارات، ستتوقف إسرائيل عن خطة ضم أراض فلسطينية وفقاً لخطة ترامب للسلام..".

من جهة أخرى قال مستشار البيت الأبيض جاريد كوشنر إن الاتفاق سيستغرق وقتاً لتنفيذه، وذلك لدى رده على سؤال عن الفترة التي وافقت إسرائيل فيها على تعليق خطط ضم الأراضي في الضفة الغربية المحتلة، في إطار اتفاق التطبيع. وأشار كوشنر إلى أن الإمارات اتخذت الخطوة لأنها لا تريد أن تتخذ إسرائيل خطوة

استفزازية بالمضي قدما في خطة الضم. لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، نزع ورقة التوت التي حاول الاماراتيون استخدامها لتسويق الاتفاق والتغطية على تجاوز المبادرة العربية، حيث أكد أنه لا تغيير في خطته لتنفيذ "الضم" في الضفة، وهو ما يؤكد أن الاتفاق جزء من خطة السلام الامريكية المعروفة اعلاميا باسم صفقة القرن. وتكشف مواقف رموز النظام الإماراتي أن أبوظبي تجاوزت مساعي التطبيع إلى تكريس التحالف مع الكيان الصهيوني. ولقد ظل رموز النظام الإماراتي يتبادلون الأدوار، خلال الفترة الماضية، في التعبير عن العلاقات مع إسرائيل، حيث قاد المسؤولون السياسيون والاعلاميون الخط الرامي لتسويق التحالف مع الكيان الصهيوني، ومن بين هؤلاء المغرد حمد المزروعى الذي يجاهر بمعاداته للفلسطينيين، ويلهج بالدعاء للإسرائيليين بالنصر، ولا ينافس في هذا الخطاب غير المسؤول الأمني ضاحي خلفان في الوقوف على يمين الليكود. وبرز كذلك وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش، الذي تبنى المجاهرة بالدعوة إلى مد الجسور وفتح القنوات مع إسرائيل، وذلك من خلال مشاركته الاخيرة في مؤتمر أمريكي يهودي كبير. ووصل الامر بالسفير الاماراتي في واشنطن يوسف العتيبة الى حد نشر مقال في صحيفة يديعوت أحرونوت الاسرائيلية للتمهيد للتحالف مع الكيان الصهيوني وتمير خطة صفقة القرن.

في المقابل، نقلت صحيفة "هآرتس" عن مصدر سياسي إسرائيلي، رفيع المستوى، قوله، إن "مخطط الضم لم يُلغ وإنما جرى تعليقه مؤقتا لتطبيق اتفاقية السلام مع الإمارات أولا". وأضاف أن موضوع "السيادة" (الضم) لا يزال مطروحا وملتمزومون به"، علما أن الإمارات تروج من خلال إعلانها، أنها ألغت مخطط الضم. أما إسرائيل بحسب البيان فستركز جهودها "على توطيد العلاقات مع الدول الأخرى في العالم العربي والإسلامي. وإذ تؤمن كل من الولايات المتحدة ودولة الإمارات وإسرائيل بإمكانية تحقيق إنجازات دبلوماسية إضافية مع الدول الأخرى، فإنها ستعمل معا لتحقيق هذا الهدف" وفق البيان الذي أضاف أن الإمارات وإسرائيل ستعملان "على الفور لتعزيز التعاون وتسريعه فيما يتعلق بمعالجة وتطوير لقاح لفيروس كورونا المستجد. ومن خلال العمل معاً، وستساعد هذه الجهود في إنقاذ حياة الجميع بصرف النظر عن ديانتهم في جميع أنحاء المنطقة".

لاحقاً قال نتنياهو في مؤتمر صحفي إن "الاتفاق مع الإمارات مهم لمستقبل المنطقة"، مضيفاً أن "الإمارات حولت الصحراء إلى دولة مزدهرة.. الاتفاق مع الإمارات سيساعد في ازدهار المنطقة". ودكر نتنياهو بأن

"إسرائيل وقعت اتفاقيات مع مصر والسلطة الفلسطينية والأردن"، مضيفاً أن "دولاً عربية وإسلامية أخرى قد تدخل في سلام مع إسرائيل". وشدد على أن "الاتفاق مع الإمارات هو اتفاق سلام من أجل السلام".

مع الإعلان عن الاتفاق الإسرائيلي الإماراتي بدأت التساؤلات والتسريبات حول الدولة العربية المقبلة التي ستسير على خطى أبو ظبي. ونقلت قناة (كان) التلفزيونية الإسرائيلية عن مصدر إسرائيلي رفيع المستوى أنه "يتوقع أن تكون دولة البحرين هي الدولة المقبلة التي ستعلن عن إقامة علاقات رسمية مع دولة إسرائيل"، فيما أشار مصدر أميركي ، بحسب صحيفة "القدس"، إلى أن "البحرين وسلطنة عمان ستتضمنان للإمارات في إعلان العلاقات مع دولة الاحتلال، قريباً". وأشارت القناة الإسرائيلية إلى أن المصادر الأميركية توقعات أيضاً أن تتضمن السودان هي الأخرى لخطوة الإمارات. وقالت "كان" إن أحد الأمراء السعوديين بارك الخطوة الإماراتية، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن الوزن الخاص للسعودية في العالم العربي والإسلامي أكثر حساسية، وأن "الإمارات ستكون حالياً صوتنا أمام إسرائيل".

## 5 - لغز التوقيت:

على عكس السياق الطبيعي الذي يُفترض أن تتفوق فيه دلالة المضمون على التوقيت، بدأ التوقيت هذه المرة تلبية لمصالح يمينية إسرائيلية، وتحديداً لشخص ننتياهو بالذات، إضافة إلى مصالح ترامب، في ظلّ ما يواجهه كلّ منهما من تحدّيات على المستوى الداخلي. ففي ما يتعلّق بإسرائيل، تُظهر الخدمة التاريخية التي أسداها نظام الإمارات للكيان الإسرائيلي، بنسخته اليمينية المتطرفة، ذات وجوه متعدّدة، من ضمنها أنها جسّدت معادلة «السلام مقابل السلام» في مقابل معادلة «الأرض مقابل السلام» التي انطلقت على أساسها عملية التسوية، وهو العنوان الذي تباهى به ننتياهو. وتُمثل المعادلة الجديدة هدفاً رئيساً سعى إليه اليمين الصهيوني منذ عقود، في مقابل الطروحات التي كانت تربط التطبيع مع الأنظمة العربية بالتوصّل إلى تسوية نهائية بشأن القضية الفلسطينية. إلا أن اليمين الإسرائيلي، وبلسان ننتياهو، عمد إلى التصرف بعكس طرح السلطة ومعسكر الانبطاح العربي أمام إسرائيل، بدعوته إلى التطبيع كمقدمة للتسوية.

أما الآن، فقد ارتقى الإنجاز اليميني الإسرائيلي إلى مستوى الحصول على «اتفاق سلام»، من دون التعهّد بتقديم أيّ أرض لدولة فلسطينية ولو كترضية من الناحية الشكلية، بل إن ننتياهو لم يتخلّ عن تمسّكه ببسط

السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، فاضحاً بذلك المحاولة الغبية والفاشلة لولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، لتبرير الاتفاق بذريعة أنه يأتي مقابل تعليق (وليس إلغاء) الضمّ. هدَفَ هذا التسويق إلى تقديم الإمارات كما لو أنها قدّمت «تتازلاً» لمصلحة القضية الفلسطينية، فيما واقع قضية الضمّ يُظهر كذب هذه المقولة، إذ أعلن نتنياهو أن «الضمّ لن يتمّ إلا بدعم أميركي، وأن المخطط لم يعد ضمن أولويات الرئيس الأميركي»، وهو ما كرّره في مؤتمره الصحفي.

كان نتنياهو يراهن على أن يعزّز الضمّ رصيده المعنوي والسياسي، في مواجهة الضغوط القضائية والشعبية التي تهدّد مستقبله السياسي والشخصي، خاصة بعدما تقرّر البدء بمحاكمته بمعدل ثلاث مرات في الأسبوع في كانون الثاني من العام المقبل. لكن، بعد فشل مخطّطه، بدا الاتفاق مع الإمارات بمثابة «الإنجاز» البديل لرئيس الوزراء الإسرائيلي، الذي لم يتعهّد في المقابل بأيّ «تتازلات» للفلسطينيين، بل وحتى بأيّ تغيير في مشروع الضم، الذي تمّ تعليقه مؤقتاً لحسابات أميركية لا علاقة للإمارات بها.

في السياق الإقليمي، يعد الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي جزءاً من مسار أوسع، وترجمة لمخطط تطبيعي يتصدره النظام السعودي. لكن، ولخصوصية السعودية، يتم الدفع بالأنظمة المحيطة بها إلى صدارة القاطرة، ليمثّل أي اتفاق بين تل أبيب والرياض المشهد النهائي في الفيلم التطبيعي.

ويأتي الاتفاق أيضاً بعد فشل رهانات المنظومة الخليجية في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، وفي مواجهة إيران ومحور المقاومة، الأمر الذي فرض على الطرفين، الإسرائيلي والخليجي، تظهير العلاقات بينهما، والتموضع علناً في خندق واحد معاد للمقاومة.

من جهة أخرى، يحتاج الرئيس الأميركي إلى مثل هذا الإنجاز، بغض النظر عن مدى مساهمته في تعزيز مكانته المتدهورة على مسافة أسابيع من الانتخابات الأميركية. ومن هنا، يفهم إعلان الاتفاق من قبل ترامب نفسه، الذي وصف الحدث بـ"اتفاقية سلام تاريخية". واللافت، كذلك، أن ترامب شارك في محاولة الترويج للمقولة الكاذبة بأن الاتفاقية تأتي في سياق تأجيل مخطط الضمّ، الذي بات واضحاً أنه لم يعد على جدول الأعمال الأميركي في هذه المرحلة.

أخيراً، ينبغي التذكير بأن ما هو قائم بين إسرائيل والإمارات سرّاً أكبر بكثير مما تمّ الإعلان عنه. ولذا، فإن أهمية الحدث لا تتبع من الاتفاق بحد ذاته، بل من الرسائل التي حملها إشهاره. وبحسب «القناة الـ 12» في

التلفزيون الإسرائيلي، يمثل الاتفاق «مأسسة لعلاقات كانت قائمة تحت الطاولة»، فيما أشارت قناة «كان» إلى أن «من دفع الثمن هو محمد بن زايد، الذي كان يحصل على ما يريد من تعاون استخباري وعسكري ضد إيران قبل الاتفاق، ولم يكن يتطلع إلى أكثر من ذلك، بينما إسرائيل هي من كانت تريد الاعتراف والشرعية مقابل العالم العربي».

#### 6 - اتفاقية لتطبيع الاحتلال:

اتفاقية التطبيع التي وُقعت بين إسرائيل والإمارات المتحدة، ليست فقط استهزاءً صريحاً بالفلسطينيين من جانب الطغمة الحاكمة في الإمارات، بل هي أيضاً احتيال دبلوماسي على أعلى مستوى. فما هو المكسب الذي يتظاهرون هناك بالتفاوض حوله؟

يزعم النظام في أبو ظبي أنه يكافئ إسرائيل على إيقافها ضم أراضٍ في الضفة الغربية، أي إيقافها ارتكاب انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ولكن مثل هذا الانتهاك يجري بالفعل حالياً متجسداً في الاحتلال! من أجل هذا «التنازل» الإسرائيلي المزعوم، يتحدى الأمير محمد بن زايد الشعب الفلسطيني بكل وقاحة وصلف واستخفاف تحت انظار كل العالم العربي.

لكنّ تجميد نتتياهو لخطط ضمّ الأراضي (ولو مؤقتاً) لا يغيّر أيّ شيء على الأرض. فمعاناة الفلسطينيين مستمرة كالسابق تماماً، حيث يتعرّضون للإذلال يومياً على يد جيش الاحتلال، في نقاط التفتيش وفي الشارع وفي بيوتهم نفسها، بيوتهم التي تسوّيها إسرائيل بالأرض متى شاءت.

وقد جرى تقديم الاتفاقية على أنها خطوة تاريخية إلى الأمام، ستقلل التوترات في المنطقة. ودونالد ترامب، «أفضل صديق لإسرائيل دخل البيت الأبيض على الإطلاق»، كما وصفه نتتياهو عند إعلان «خطة السلام» في كانون الثاني، ينسب الفضل لنفسه ويأتيه التصفيق من لندن إلى باريس. لكن ما فعله ترامب ونتتياهو وابن زايد، ليس أكثر من خدعة إيهام ، تذكرنا بقصة العنزة القديمة: حيث جاء رجل إلى شيخ القرية يشكو له من زوجته المزعجة وأطفاله المشاكسين وبيته الضيق، فينصحه شيخ القرية بشراء عنزة والعودة بعد أسبوع، وعندما يعود الرجل بعد أسبوع يبدو في حال أتعس فقد أضيفت إلى معاناته القديمة مشكلة العنزة التي تبرز في كل مكان وتلتهم كل شيء وتثغو طوال اليوم. وعندها يشير عليه شيخ القرية: تخلّص الآن من العنزة وستكون

شاكراً لحالك الأولى كما هي عليها! فقد كانت خطط نتتياهو للضمّ هي العنزة التي عرضها على السياسيين الغربيين والحكومات والمنظمات، على الأقل في أوروبا والولايات المتحدة. فإذا ما جمّد خطط الضم أو أجل تنفيذها عاد الاحتلال هو الوضع الطبيعي الجديد، الذي تعايش العالم معه منذ زمن طويل.

بالنسبة إلى نتتياهو، نجد أنه على العكس من سياسيي الغرب المتحرّجين، يتكلم عن ضمّ الأراضي الفلسطينية كلاماً يحبّه ناخبوه الإسرائيليون، وهؤلاء قد يعاقبونه في أي انتخابات جديدة محتملة، إذا ما «خذل» المستوطنين. لهذا يعيش التحالف الحكومي الآن حالة من الهشاشة. كما أنّ الاتفاقية مع الإمارات وقّرت لنتياهو مادة دفاعية في وجه دعاوى الفساد الخطيرة المثارة ضده والتظاهرات الكبيرة التي قامت احتجاجاً على فساده وعلى طريقة تعامله مع فيروس «كورونا». فمع هذه الاتفاقية، يمكنه الآن التباهي بصفقة جلب فيها لإسرائيل انتصاراً دبلوماسياً كبيراً مقابل: لا شيء، حرفياً!

إن الاتفاقية، تطبع بشكل كامل، العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل ولكنها - في واقع الأمر - لن تُحدث تغييراً كبيراً في هذه العلاقات، فقد كانت هذه قائمة طوال الوقت وإن بشكل غير علني، مثلما الأمر مع السعودية، وقد تبادلت الدولتان مع إسرائيل المعلومات الأمنية سراً ولوقت طويل. لكن أهمية الاتفاقية تتأتى من رمزيّتها في العالم العربي، وهي رمزية خطيرة وهائلة.

## 7 - ردة الفعل الفلسطينية:

أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" رفضهما الاتفاق المعلن بين الإمارات وإسرائيل. وشدد في اتصال هاتفي مع هنية، على أن كل مكونات الشعب الفلسطيني تقف صفاً واحداً في رفض التطبيع أو الاعتراف بالاحتلال على حساب حقوقه، وأكد أن الاتفاق غير ملزم ولن يُحترم. ورداً على الخطوة، أعلن وزير الخارجية الفلسطينية رياض المالكي استدعاء السفير الفلسطيني من الإمارات بشكل فوري. وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" إن بن زايد ومعه ولي عهد السعودية محمد بن سلمان والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وملك البحرين حمد بن عيسى، يخططون لتغيير قيادة السلطة الفلسطينية، وتنصيب مستشار بن زايد، محمد دحلان، رئيس الأمن الوقائي السابق في قطاع غزة، مكان عباس. وأضافت "تحدثوا بالأمس في الإمارات الخليجية وواشنطن عن إلغاء الضم، وفي الوقت نفسه لم يكلفوا أنفسهم أن يذكروا

ولو اسماً واحداً لقائد أو شخصية مركزية في الضفة الغربية. وهذا ليس صدفة. فالهدف هو فرض دحلان هناك، بدعم عربي وأميركي وموافقة إسرائيلية مبطنه". وأضافت أن "دحلان ليس مستعجلاً، ولا الشركاء في هذه الخطوة أيضاً. وسيسمحون لأبو مازن وقيادة السلطة أن يفجروا غضبهم، وعندما يغادر عباس، سيتجنون من أجل إجلال الزعيم الجديد على الكرسي". وفي السياق، اعتبر المحلل العسكري في موقع "يديعوت أحرونوت" الإلكتروني، رون بن يشاي، أنه سيكون هناك معارضون بارزون للاتفاق بين إسرائيل والإمارات بعد توقيعها، وهم الفلسطينيون وإيران. وكانت إيران وصفت الاتفاق بأنه "حماقة استراتيجية نتيجتها تعزيز محور المقاومة في المنطقة"، محذرة أبوظبي من عواقب هذه السياسة. وقالت الخارجية الإيرانية إن "الشعب الفلسطيني المظلوم والشعوب الحرة في العالم لن تغفر لتطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي الغاصب والمجرم، وللتماهي مع جرائمه". وأضافت "لا شك أن الدماء التي أريقت ظلماً خلال سبعة عقود من المقاومة لتحرير الأراضي الفلسطينية المقدسة، والقبلة الأولى للمسلمين، ستطاول خائني القضية الفلسطينية". ووصفت التصرف الإماراتي بأنه "وصمة عار وإجراء خطير وتطبيع مع كيان مزيف وغير مشروع وغير إنساني". لكن بن يشاي أشار إلى العلاقات بين إيران والإمارات قائلاً إن "إيران بحاجة لخدمات الوساطة التي يقدمها التجار ورجال الأعمال في الخليج وكذلك لحكام الإمارات من أجل استيراد وتصدير بضائع مهمة لتبييض الأرباح القليلة التي تنجح بكسبها مقابل نفطها". وأضاف أنه "عن طريق أبو ظبي يمر معظم تجارة النفط السرية الإيرانية والتبادل التجاري الهام لاقتصادها في هذه الفترة. ووجود شرعي إسرائيلي في الإمارات يشمل تأسيس شركات هايتك مشتركة، سيسهل على إسرائيل في جوانب إستراتيجية متنوعة ومهمة". واعتبر بن يشاي أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة شريكة مهمة في الاتفاق، "إلا أنه ليس بالإمكان تجاهل حقيقة أن ضعف الولايات المتحدة وسياسات ترامب المتقلبة هي التي قادت إلى الاتفاق بين إسرائيل والإمارات". وأضاف أن "جميع دول الخليج العربية تخشى إيران وسعيها لفرض هيمنتها في المنطقة بواسطة أذرعها، وينتاب الجميع القلق من حقيقة أن الولايات المتحدة تتطلع إلى تقليص وجودها العسكري وتدخلها في المنطقة من التركيز فقط على الضغوط الاقتصادية على إيران. ومن دون وجود خيار آخر، ومن أجل إملاء الفراغ العسكري الحاصل، دُعيت إسرائيل إلى إملاء هذا الفراغ".

من جهته، ذكر نبيل أبو ردينة المتحدث باسم الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن الرئيس الفلسطيني يرفض ويستنكر الاتفاق بين الإمارات وإسرائيل. وقال إن القيادة الفلسطينية ترفض ما قامت به دولة الإمارات باعتباره "خيانة للقدس"، معتبرا الخطوة "نسفا للمبادرة العربية للسلام".

من جهتها، سخرت المسؤولة الفلسطينية البارزة حنان عشاوي من التبرير الإماراتي وراء التطبيع مع إسرائيل. وكتبت، المفاوضة المخضمة وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، على تويتر، "خرجت الإمارات بتعاملاتها/ تطبيعها السري مع إسرائيل إلى العلن. من فضلكم لا تقدموا لنا معروفا. لسنا ورقة التين لأحد!". وأضافت عشاوي مخاطبة بن زايد "آمل ألا تعاني أبدا من تعرض بلدك للسرقة؛ وألا تشعر أبدا بالم العيش في الأسر تحت الاحتلال؛ آمل ألا تشهد أبدا هدم منزلك أو قتل أحبائك. وألا يتم بيعك أبدا من قبل "أصدقائك".

واعتبر عباس زكي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح أن تطبيع العلاقات رسميا بين إسرائيل والإمارات، "رهان خاسر وتبعية مطلقة لأعداء الأمة العربية". وأضاف: أن الاتفاق بمثابة "تخلٍ شامل عن قرارات القمم العربية وعن الواجب القومي والديني والإنساني تجاه القضية الفلسطينية". وقال "ما كنت أتمنى لعربي أن يسقط في هذا المستنقع"، في إشارة للتطبيع.

من جهة أخرى، اعتبرت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أن التطبيع "طعنة غادرة لتضحيات الشعب الفلسطيني". وقال عبد اللطيف القانوع، الناطق باسم الحركة، "الاتفاقية تمثل تجاهلا لمعاناة شعبنا الفلسطيني وتطورا خطيرا في وتيرة التطبيع". وشدد على أن "الاتفاقية لن تمنح أي شرعية للاحتلال الصهيوني على أرضنا الفلسطينية"، لافتا إلى أن "استمرار التطبيع بهذه الوتيرة يشجع الاحتلال على ارتكاب مزيد من الجرائم ضد أبناء شعبنا الفلسطيني".

وقالت حركة الجهاد الإسلامي، على لسان الناطق باسمها داود شهاب، إن "التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي هو استسلام وخنوع، ولن يغير من حقائق الصراع شيئا بل سيجعل الاحتلال أكثر إرهابا". وأضاف "نشجب وندين بشدة هذا الاتفاق الذي أعلن عنه بين الإمارات وإسرائيل، ونعتبره شرعنة للاحتلال وإنقاذ لحكومته من مأزقها وأزماتها". ولفت إلى أن "هذا الاتفاق خروج عن الإجماع القومي وثوابت الأمة".

وقالت حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية (عضو في منظمة التحرير) إن الاتفاق هو "تطبيق لصفقة القرن (الأمريكية) التصفوية وطعنة في ظهر الشعب الفلسطيني". أما جبهة النضال الشعبي الفلسطيني (عضو في منظمة التحرير)، فاعتبرت أن إعلان الاتفاق التطبيعي بمثابة طعنة للقضية الفلسطينية وللحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني. وأضافت إن الاتفاق "خروج فاضح عن الإجماع العربي، وضرب بعرض الحائط لمبادرة السلام العربية التي تم إقرارها بقمة بيروت في العام 2002". وجاء أبلغ رد على اتفاق الخيانة الإماراتي الإسرائيلي من المصلين في المسجد الأقصى، الذين رفعوا صورة محمد بن زايد وعليها كلمة خائن. إن التحالف الأميركي-الإسرائيلي-الإماراتي-السعودي لم يعد سراً بالنسبة إلى أحد، لكن الحرص على تظهيره، مع الإمارات بداية، يرتبط بحسابات سياسية داخلية لدى أطرافه وبرغبتهم في تسجيل نجاح وهمي ضد محور المقاومة عبر الاحتفال بتحقيق مثل هذا «الاختراق»، بينما هم فشلوا في المعركة المركزية معه، المتمحورة حول مراكمته وتطويره لقدرات عسكرية وصاروخية تسهم في تغيير تدريجي ولكن متواصل لموازين القوى في المنطقة لغير مصلحتهم.

ترامب، الذي يرى فرص إعادة انتخابه تزدوي، والعاجز عن القيام بأي إنجاز داخلي يحول دون ذلك، يبحث بدلاً منها عن إنجازات خارجية لعلها تساعد في وقف انحدار شعبيته المتسارع. نتناهو، المتهم بالفساد، والذي يواجه احتجاجات لم يسبق أن واجه رئيس وزراء صهيوني مثيلاً لها منذ إنشاء الكيان، إلى درجة دفعت البعض إلى الحديث عن احتمالات حرب أهلية، يأمل أن يخفف من حدتها عبر إبراز نجاح ما في الخارج. الإمارات امتثلت لطلبات الراعي الأميركي والحليف الإسرائيلي، لكنها بدورها متورطة في نزاع مفتوح مع تركيا وحلفائها، وليبيا أبرز ساحاته حالياً، وهي طرف في المحور المعادي لإيران على رغم محاولاتها لتطبيع خجول معها صدته الولايات المتحدة. هي تنصاع للطلبات الأميركية والإسرائيلية في مقابل حمايتها من خصومها الأقياء. كلهم اجمعون أطراف مأزومون، لم يتمكنوا من الانتصار في معركة الصواريخ المركزية ضد محور المقاومة، يحتفون بالجهر بما كان معلوماً. أما محمد بن زايد، فعليه التوقف والتفكير ملياً في ما قد يترتب على تصنيفه خائناً في باحات الأقصى، في القدس، عاصمة الأمة.

رحبت دول عربية وغربية باتفاق السلام الخياني الذي أعلن، بين إسرائيل والإمارات، في حين أبدى بعض الأطراف مواقف متحفظة بانتظار رؤية النتائج وهي واضحة سلفاً. فقد ثمن الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، الاتفاق، وقال في تغريدة له، إنه تابع باهتمام و تقدير بالغين البيان المشترك الثلاثي بين الولايات المتحدة الأميركية والإمارات وإسرائيل حول الاتفاق على إيقاف ضم إسرائيل للأراضي الفلسطينية، واتخاذ خطوات من شأنها إحلال السلام في الشرق الأوسط. وقال إنه يثمن جهود القائمين على الاتفاق من أجل تحقيق الازدهار والاستقرار للمنطقة، على حد زعمه. وعلقت وزارة الخارجية الأردنية على الاتفاق بتغريدة قالت فيها، إن أثر الاتفاق بين الإمارات وإسرائيل سيكون مرتبطاً بما ستقوم به إسرائيل: إما إنهاء الاحتلال وتحقيق السلام العادل والشامل أو تعميق الصراع الذي سينفجر تهديداً لأمن المنطقة برمتها.

أما وزارة الخارجية الفلسطينية، فقد أعلنت في تغريدة، استدعاءها السفير الفلسطيني من الإمارات، بناء على تعليمات الرئيس الفلسطيني محمود عباس. وأصدرت وزارة الخارجية البحرينية بياناً، هنأت فيه الإمارات وأشادت بما زعمت أنه التوصل إلى اتفاق يوقف ضم الأراضي الفلسطينية، واتخاذ خطوات توصل إلى السلام في الشرق الأوسط.

دول أخرى غير عربية، ثمنت الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي أيضاً، فقال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون "إن قرار الإمارات وإسرائيل بتطبيع العلاقات نبأ سار للغاية. كنت أمل بشدة ألا يتم المضي قدماً في ضم الضفة الغربية، واتفاقية اليوم على تعليق هذه الخطط، هي خطوة مرحب بها على الطريق نحو شرق أوسط أكثر سلاماً". وهنأت وزارة الخارجية اليونانية في بيان، حكومتي إسرائيل والإمارات على ما اسمته "الاتفاق التاريخي لتطبيع العلاقات بينهما". وأضافت أن الاتفاق بين هذين الشريكين القريبين لليونان، يعد انتصاراً للدبلوماسية وخطوة مهمة في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. ورحبت فرنسا بالاتفاق على لسان وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان في بيان قال فيه إن "القرار المتخذ في هذا الإطار من جانب السلطات الإسرائيلية هو خطوة إيجابية يجب أن تتحول إلى إجراء نهائي"، في إشارة إلى قرار إسرائيل تعليق ضم أراض في الضفة الغربية. وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن أمله في أن يساهم الاتفاق في حل النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين على أساس مبدأ حل الدولتين. وقال متحدث باسم غوتيريش في بيان: "يرحب الأمين العام بهذا الاتفاق ويأمل أن يتيح فرصة للزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين للانخراط

مجدداً في مفاوضات جادة تحقق حل الدولتين بما يتفق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية".

أما وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي، أنور قرقاش، فعلق على قرار السلام المزعوم مع إسرائيل وقال إن اتفاق السلام بين بلاده وإسرائيل، يستند إلى "واقعية نحن في أمس الحاجة إليها". وذكر أن عواصم عربية أشادت بمعالجة الاتفاق اشكالية "خطر ضم الأراضي الفلسطينية على فرص حل الدولتين". وأضاف: "بينما يبقى قرار السلام فلسطيني اسرائيلي بامتياز، أتاحت مبادرة الشيخ محمد بن زايد (ولي العهد) الجريئة، عبر إبعاد شبح ضم الأراضي الفلسطينية، المزيد من الوقت لفرص السلام عبر حل الدولتين، وتطوير العلاقات الطبيعية مقابل ذلك منحي واقعي تطرحه الإمارات بكل شفافية بعيداً عن المزادات". وقال إن ولي عهد أبوظبي "قاد القرار ضمن رؤية استراتيجية تجمع بين الواقعية السياسية واستشراف جريء للمستقبل". وبحسب مراسلة ومحللة الشؤون العربية في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، سمدار بييري، فإن حاكم الإمارات وولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، ومعه ولي عهد السعودية محمد بن سلمان، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وملك البحرين حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة، يخططون لتغيير قيادة السلطة الفلسطينية، وتنصيب مستشار بن زايد، محمد دحلان، رئيس الأمن الوقائي السابق في قطاع غزة، مكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن). وكتبت بييري أنهم "تحدثوا بالأمس في الإمارات الخليجية وواشنطن عن إلغاء الضم، وفي الوقت نفسه لم يكفوا أنفسهم أن يذكروا ولو اسماً واحداً لقائد أو شخصية مركزية في الضفة الغربية. وهذا ليس صدفة. فالهدف هو فرض دحلان هناك، بدعم عربي وأميركي وموافقة إسرائيلية مبطنة". وأضافت بييري أن "دحلان ليس مستعجلاً، ولا الشركاء في هذه الخطوة أيضاً. وسيسمحون لأبو مازن وقيادة السلطة أن يتفجروا غضباً، وعندما يغادر (عباس)، سيتجدون من أجل إجلاس الزعيم الجديد على الكرسي".

في حزيران الماضي، قال سفير الإمارات في واشنطن، يوسف العتيبة، في مقالة خاصة لصحيفة "يديعوت أحرونوت" إن بلاده "دفعت بمبادرات كانت ستمنح إسرائيل امتيازات". وفي مقالته التي عنونها "إمّا ضم وإمّا تطبيع"، لفت العتيبة إلى أن "الضم سيقلب طموحات إسرائيل رأساً على عقب لعلاقات أمنية واقتصادية وثقافية مع العالم العربي"، مضيفاً: "كان يمكننا تشكيل بوابة لإسرائيل إلى العالم العربي والعالم". وفي السياق، لفت العتيبة إلى أن "من مبادراتنا تجاه إسرائيل أننا صنفنا حزب الله منظمة إرهابية، وشجبنا تحريض حماس"،

مضيفاً أن "إسرائيل والإمارات تتشاركان جيشين هما الأكثر قدرات في المنطقة، والقلق المشترك حيال الإرهاب والعدوان". بدورها، ذكرت القناة 13 الإسرائيلية أن الإمارات هي الحليف السري الاستراتيجي الأهم لـ"إسرائيل" في محاربة إيران. القناة أضافت أن مقالة وزير الدولة، والسفير الإماراتي لدى واشنطن، يوسف العتيبة في صحيفة "يديعوت أحرنوت" الإسرائيلية "لها أهمية دراماتيكية لأسباب عديدة". ومعلق الشؤون السياسية في القناة 13 الإسرائيلية باراك رابيد قال إنه "في عملية لا سابق لها، قام السفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة، الذي يعتبر أحد الشخصيات القوية في هذه الدولة، بنشر مقالة بالعبرية في صحيفة "يديعوت أحرنوت" ضد ننتياهو في قرار الضم، ويتوجه إلى الجمهور الإسرائيلي ليحذر من أن الضم في الضفة الغربية سيدمر التطبيع الآخذ بالتطور بين إسرائيل ودول الخليج، في مجالات الأمن والاقتصاد والثقافة".

## 9 - ماذا وراء الحذر السعودي:

لا تزال الرياض تبدي حذراً شديداً إزاء الترحيب العلني بإتمام الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي. حذر، وإن كان لا ينسحب على ما يُنشر في الإعلام (وكّله اعلام رسمي)، يمكن رده إلى حسابات كثيرة لا تزال تتخطى في أهميتها الراهنة رغبة المملكة في البوح بالمستور. وليس ثمة حاجة إلى كثير جهدٍ لاستنباط موقف السعودية إزاء خطوة حليفها الإماراتية إشهار علاقاتها مع إسرائيل. فما لا يقوله الرسميون السعوديون في العلن، يجاهر به إعلام البلاط وكتّابه صباح مساء، إلى درجة أن منهم من أبا إلا أن يمين الفلسطينيين بـ"كريم" من دون مقابل، بل إنّ المقابل كان «ابتزازاً» فلسطينياً مورس - على مدى 70 عاماً - في حقّ دول الخليج " باسم قدسيّة القضية"، وفق ما تورده مقالات سعودية بسرديات شبه موحّدة. بالتالي لم يعد خافياً أن الصمت الملكي السعودي الموقّت وإحجام الرياض عن الترحيب بالاتفاق - بخلاف المنامة ومسقط - إنما مردّهما إلى عدم جاهزية المملكة بعد، للإعلان عن تطبيع كامل للعلاقات مع إسرائيل. لذا، فهي تتلطّى خلف حليفاتها (الآن الإمارات ومن بعدها البحرين ولاحقاً عُمان)، في انتظار يومٍ «مناسب» يتمكن فيه وليّ عهدها، محمد بن سلمان، أن يمضي في التحالف، ليرسخ عهد أجداده ووعدهم الخياني. والطريق الذي شقّته الإمارات على حد زعمه «سيشكّل تياراً عربياً يتجاوز كل الإعاقات الفاشلة التي سادت لسبعين عاماً»، وسيسهّم، بلا شكّ، في تعزيز التقارب السعودي - الإسرائيلي. وهو اتّجاه تعزّز بالفعل في السنوات الأخيرة، في ظلّ تحالف

«المحمّدين» (ابن زايد وابن سلمان). ان ركيزتي العداء المشترك تجاه إيران هاتين، ومحاولات جذب استثمارات أجنبية لتمويل خطة التحوّل الاقتصادي «رؤية 2030»، الخاصة بابن سلمان، ستدفعان - بلا لبس - المملكة إلى تقارب علنيّ مع إسرائيل. فإنشاء مدينة الـ500 مليار دولار، «نيوم» - العمود الفقري لهذه «الرؤية» المتعثّرة - يتطلّب «سلاماً وتنسيقاً مع إسرائيل، خصوصاً إذا كانت المدينة ستُتاح لها فرصة أن تصبح منطقة جذب سياحي».

إن التقاطعات كثيرة، وكذا «المصالح» التي تجمع الحلف غير المُعلن الصهيوني السعودي، مضافاً إليها ضغوط أميركيّة تتبدّى عبر وكيل «المصالحة» الخليجية - الإسرائيلية، جاريد كوشنر، لحمل المملكة على إشهار علاقاتها «الحتميّة» بإسرائيل. ورغم أنّه «لا يمكن تغيير مسار سفينة حربيّة بين عشية وضحاها»، على حدّ تعبير كوشنر قبل أيام، فهو عاد وذكّر الرياض، يوم أمس، بأنّ من شأن تطبيع علاقاتها مع تل أبيب أن يصبّ في مصلحة اقتصاد ودفاع المملكة، إلى جانب أنه سيسهم في الحدّ من قوّة إيران في المنطقة. بالنسبة إلى إسرائيل، يمثّل «اتفاق السلام» الخياني بينها وبين الإمارات «الحجر الأساس الأهمّ في الطريق إلى تحقيق الهدف المركزيّ المتمثّل في تطبيع العلاقات مع السعودية»، والتعبير لمسؤول سياسي إسرائيلي تحدّث إلى «بيديعوت أحرانوت». وفي مقابل صمت الرياض الرسمي ودعوات واشنطن العلنيّة، التزم الإعلام السعودي، على جري عادته، سرديّة موحّدة، تقوم على تسويق فكرة مفادها أنّ المملكة تنظر إلى تطبيع العلاقات بين أبو ظبي وتل أبيب باعتباره شأنًا سياديًا إماراتيًا، من شأنه أن «يسفر عن نتائج جيدة بالنسبة إلى القضية الفلسطينية»، عبر «تعليق عمليّة الضمّ إلى أجل غير مسمّى»، رغم كلّ ما حُكي ويحكى إسرائيليًا عن دعاية لا أساس لها سوّقها الإمارات لتبرير خطوتها. وحسبما كُتب نفاقاً وتلفيقاً، فإنّ الإعلان «لا ينطوي على أي تدخّل في الشأن الفلسطيني، بل (هو) حدّد خطوطاً حمراً لأي سياسة قد تنتهجها إسرائيل تنطوي على هضم حقوق الشعب الفلسطيني، وأبعد شبح ضم الأراضي الفلسطينية، وعزّز الحلّ عبر الدولتين». كما ان تبرير الخطوة الإماراتية، بذريعة «الواقعية» المزيفة بصفقتها «تشكل اختراقاً مهماً في عملية السلام... بعدما عانت من جمودٍ طويلٍ من دون أي تقدمٍ أو نجاح»، كان له حصة وازنة، فضلاً عن الدعوة إلى «تجاوز الانقسام القاتل على قاعدة العودة إلى المطالبة بمبادرة السلام العربية كأساس للتفاوض». وفي السياق تعتبر الرياض، عبر إعلامها الماجور والموجه، أنّ «سياسة القطيعة والمقاطعة لم تحقّق لا مصلحة الفلسطينيين ولا

مصلحة العرب؛ ومن هنا، اختارت أبو ظبي «مقاربة أخرى تقوم على الاتصال والاعتراف لطرح المشكلات العالقة في مناخ مختلف»، ذلك أنّ «القضية الفلسطينية العادلة ظلّت لأكثر من سبعين عاماً من دون حلٍ سياسي مُرضٍ للفلسطينيين الذين كانوا يصرون على أشياء كبيرة، ويраهنون على قوة الحق ويتناسون حق القوة»، ويعتمدون «بالكامل على المساعدات من الدول العربية، وبخاصة دول الخليج العربي الغنية، في معاشهم وحياتهم ووظائفهم وسلطتهم وسفاراتهم، وفي كل تفاصيل حياتهم». إلى جانب كلّ ذلك، يتحدّث هؤلاء عن «ابتزاز عاطفي وأيدلوجي غير مسبوق (مورس) بسبب قضية فلسطين»، رغم أنّها «مثل كل قضايا التحرير التي كابدت الشعوب المحتلة لنيل تحررها من المستعمر، فلا الفلسطينيون أفضل من الفيتناميين ولا الجزائريين ولا بقية الأمم، ومع ذلك حظوا بدلال منقطع النظير... بينما كل الوثائق التاريخية تؤكد أنهم هم من باعوا أراضيهم ليس بالمفرد بل بالقرى والنواحي حتى تحوّلت لمستوطنات يهودية». لذا، ف"لا حلّ حقيقياً للقضية الفلسطينية إلا بمصارحة الفلسطينيين لأنفسهم وبناء هوية جديدة تقوم على أكتافهم لا أكتاف غيرهم... وتحمل المسؤولية هي الطريق الصحيح". وفي الخلاصة ان تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل سيشجع دول الخليج الأخرى جميعها على أن تحذو حذو نظيرتها، وتخرج بعلاقاتها السريّة مع إسرائيل إلى العلن، حتى لا تُترك أبو ظبي وحدها تتمتع بالجمع بين رأسمالها والتكنولوجيا الإسرائيلية المتطورة في كل المجالات، وتصبح هي وتل أبيب الأكثر قوّة وثروة في الشرق الأوسط، بحسب توماس فريدمان في «نيويورك تايمز» الذي يتحدّث في مقاله عن رسالة أخرى أقوى وذات بعد نفسي، موجّهة إلى إيران ووكلائها، مفادها أن «هناك الآن تحالفين في المنطقة؛ الأول هو تحالف الراغبين في أن يدفن المستقبل الماضي بقيادة الإمارات، والثاني هو تحالف من يريدون للماضي أن يدفن المستقبل بقيادة إيران».

## 10 - إيران في معادلة التطبيع:

بكثير من الحزم يتعاطى المستوى السياسي في طهران مع الإعلان الأميركي - الإسرائيلي - الإماراتي لتطبيع العلاقات بين كيان العدو ودبي. ردود الفعل الإيرانية على هذه الخطوة والتحذير من خطورتها على القضية الفلسطينية أولاً نابعة من القراءة الإيرانية لمحاولات العدو الإسرائيلي وضع قواعد اشتباك جديدة وخط موازين القوى باتجاه إرساء معادلة إضافية تلتفتها طهران بالتمعن وتتعامل معها بكثير من الجدية.

المعادلة الجديدة التي ترسم في المقلب الآخر من الحدود الإيرانية تعتمد على قاعدة الرد بالمثل. فإسرائيل تتهم إيران بالوجود على حدود الكيان في سوريا وتقوم ليل نهار بمحاولة ضرب هذا الوجود بكل السبل المتاحة عسكرياً وأمنياً، وبالتالي كان يجب على واشنطن أن تمنح كيان العدو ورقة جديدة لتوضع في ميزان المعادلات والتوازنات، فكان الوجود الإسرائيلي على الحدود الإيرانية من خلال تطبيع العلاقات مع الإمارات.

ليس خافياً على أحد أن مدينتي دبي وأبو ظبي تمثلان قاعدة عمل استخبارية ضد إيران، إضافة إلى العاصمة الأذرية باكو، وطبعاً غيرهما من الدول، إلا أن هاتين الدولتين تعدّان الأكثر تورّطاً في العمل ضد إيران، إذ تعتبر هذه المناطق عصب العمل الأمني في الحديقة الخلفية ل طهران، وهذا ما يثبتته العديد من الوقائع عن نشاط الموساد في محطة الإمارات، والذي يستهدف الداخل الإيراني بعمليات اغتيال وتفجير وتجنيد، ويعتبر القاعدة اللوجستية لعمليات إدارة المعارضة والإعلام ضد النظام الإيراني.

إن اعتقال زعيم جماعة «جند الله» عبد المالك ريغي، عام 2010، تم بعد وصوله إلى دبي جواً آتياً من أفغانستان حيث أُلقي القبض عليه وهو في الطائرة التي كانت متجهة من دبي إلى عاصمة قرغيزستان بيشكك للقاء مسؤولين أمنيين أميركيين. ففي آب 2014 انطلقت طائرة تجسس إسرائيلية بدون طيار من طراز «هرمس 450» من الأراضي الأذرية لتسقطها الدفاعات الجوية الإيرانية فوق منشأة نطنز النووية.

إذاً لا جديد في الوضع التجسّسي في المحيط الإيراني المتأزم منذ أيلول 2001، إلا أن ما يلفت الانتباه هو اختيار الإمارات لتكون أول المطبّعين خليجياً وليس سلطنة عمان التي زارها و يزورها قادة العدو الإسرائيلي بشكل دوري على المستوى الأمني والعسكري والسياسي والاقتصادي. ومن هنا يمكن استنتاج أن واشنطن أرادت اختيار الإمارات لاعتبارات ولغايات تحقق أهدافاً قد توصف بالاستراتيجية للإدارة الأميركية وإسرائيل. فالإمارات تقع على المنطقة الحدودية «صفر» بجرأ مع إيران، وبالتالي نقل النفوذ الإسرائيلي إلى الحدود الإيرانية وفقاً لمعادلة الوجود الإيراني في سوريا، يقابله الوجود الإسرائيلي في الإمارات، ما يعني أن فتيل الصراع الحالي بين إيران ودول الخليج المتمحور حول صراع سياسي وخلافات في القراءات العامة للأطر الحاكمة للمنطقة لن ينفجر بسبب عدم وجود فتيل اشتعال أو حجة مقنعة لوجود «اعتداء»، ما يفقد الحراك ضد إيران «الشرعية الدولية».

أمّا في ما يخص إشعال الصراع مع الإمارات وتحييد باقي دول الخليج فله ميزة متقدمة، لكون حكام الإمارات لديهم خلاف حدودي مع طهران يتمثل في الجزر الثلاث المتنازع عليها منذ السبعينيات، وبالتالي يمكن للإسرائيلي التحرك في إطار هذا الخلاف وتعزيز تعاونه مع الإمارات ضمن اتفاقيات دفاعية مشتركة لمواجهة «الاحتلال الإيراني» المزعوم للجزر في الخليج. وعليه أصبح لدولة عربية هاجس التهديد المشترك مع كيان العدو، ما قد يقود إلى نشر قواعد عسكرية إسرائيلية، خفية أو علنية، ومعدات قتالية دعماً للإمارات بوجه «العدو المشترك».

لقد أراد الأميركي إيصال رسالة لطهران بأن العمق الاقتصادي التجاري مع الإمارات سينتهي لصالح إسرائيل التي ستحاول تعويض بعض الاستثمارات ورؤوس الأموال الإيرانية التي بدأت تغادر دبي، في حين أن واشنطن غير مهتمة بالاقتصاد الإماراتي بقدر تمكّنها اليوم من التغلغل لمراقبة النشاط الإيراني الالتفافي على العقوبات أكثر فأكثر. ومن هنا، يمكن تفسير تحذير إيران للإمارات من «العواقب الوخيمة» لهذه الخطوة وتحميلها المسؤولية عن أي نتائج قد تترتب عن أي حادثة أو وجود عسكري إسرائيلي في مياه الخليج. فطهران قد لا يمكنها أن تبقى مكتوفة الأيدي وترى القطع البحرية الإسرائيلية تجوب مياه الخليج وترسو على بعد عشرات الكيلومترات من الحدود الإيرانية في الموانئ الإماراتية. ولا يمكن أن تشهد أيضاً وبصمت مناورات جوية إماراتية إسرائيلية محتملة في السماء المجاورة لها. أمور يعرف الأميركي والإسرائيلي مدى استفزازها لإيران، ويعرف جيداً إمكانية الرد الإيراني عليها. فالطرفان يدركان حجم المعركة الصامتة الطاحنة الدائرة الآن هناك، والتي قد تتدرج بصمتها لتدوي انفجاراً هائلاً قد يغيّر الكثير من موازين القوى في المنطقة، ستكون فيها الإمارات المنتشية بـ«سلامها التاريخي» الموهوم أول المحترقين بناها، لتغرق بين قوى متصارعة أُسْتُخدمت فيها مشيخات الخليج مجرد دمي يتلاعب بها الأميركي والإسرائيلي.

## 11 - اليمن في المعادلة:

يبدو أن تطبيع العلاقات، رسمياً، بين كلّ من تل أبيب وأبو ظبي، لن يقتصر على التبادل الدبلوماسي والتجاري والطبي والسياحي كما هو مُعلن، بل سيتعداه إلى محاولة تشكيل تحالف استراتيجي يشمل إسرائيل والدول المُسمّاة «معتدلة». وليس اليمن، الذي تُشنّ عليه حرب عدوانية لئيمة من قِبَل التحالف السعودي -

الإماراتي، بعيداً من تلك المحاولات؛ لما يتمتع به من موقع استراتيجي مميز، هو بمثابة عقدة مواصلات بحرية وبرية يعتبرها الطرفان الإسرائيلي والخليجي، ومن ورائهما الأميركي، هدفاً مشتركاً. وفي الأصل، لم يكن انخراط الإمارات في هذه الحرب إلا مندرجاً في السياق التطبيعي مع إسرائيل؛ إذ إن احتلالها للشواطئ والجزر والموانئ والمضائق يُمثل أحد أبرز الاهتمامات الأمنية الحيوية للكيان العبري. والملفت انه لم تمض ساعات قليلة على إشهار العلاقات، حتى انبرت الجماعات الموالية لأبو ظبي في جنوب اليمن إلى الترحيب بالإعلان، وإبداء الاستعداد للمضي في خطوة مماثلة. ورد نائب رئيس «المجلس الانتقالي الجنوبي»، الشيخ السلفي هاني بن بريك، على تغريدة لرئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو ألقى فيها السلام، بالقول: «وعليكم السلام وعلينا، وحيّ على سلام تسكن فيه المنطقة ويقطع دابر الحروب وتجّارها». وشنّ بن بريك هجوماً على القيادات الفلسطينية التي رفضت التطبيع الإماراتي - الإسرائيلي، واصفاً إيّاها بـ«القبح». وإلى أبعد من ذلك ذهب بإعلانه استعداده للسفر إلى إسرائيل حال توقيع «خطة السلام» بين أبو ظبي وتل أبيب، وذلك بدعوى «زيارة اليهود الجنوبيين والذهاب برفقتهم للصلاة في المسجد الأقصى».

وكانت صحيفة إسرائيلية تحدّثت، في مقال نُشر في 21 حزيران الماضي، عن وصفتهم بـ«الأصدقاء السريين» الجدد في اليمن، في إشارة إلى «المجلس الانتقالي» الذي يسيطر على مساحات من الجنوب. وقال كاتب المقال في صحيفة «إسرائيل اليوم» أيل شنيدر إن «دولة جديدة أعلنت قبل بضعة أسابيع خلف أبواب مغلقة في الشرق الأوسط»، مشيراً إلى أن «المجلس الانتقالي سيطر على عدن والمحافظات الأخرى في المنطقة الجنوبية الغربية من اليمن بقيادة عيدروس الزبيدي». وذكر شنيدر بعض المؤشرات التي وصفها بـ«الإيجابية» في شأن موقف «الانتقالي» من إسرائيل، على الرغم من عدم وجود علاقة دبلوماسية رسمية معه حتى الآن. ونقل عن بن بريك تغريدات تُرحّب بالتطبيع مع إسرائيل، بدعوى أن «العرب والإسرائيليين يتفقون على حلّ الدولتين، والدول العربية تُطّبع علاقاتها مع إسرائيل». ولفت الكاتب إلى أن العديد من الإسرائيليين تجاوزوا مع هذه الكلمات، وتمنّوا «للدولة الجديدة» أو «الحكم الذاتي» في جنوب اليمن الكثير من النجاح. كما نقل عن مصادر لم يُسمّها أن إسرائيل على اتصال بالحكومة الجديدة في جنوب اليمن من خلف الكواليس.

لقد انخرطت الإمارات في الحرب على اليمن بهدف مزعوم هو «حماية أمنها القومي، وردع أي تهديد لأمن المنطقة العربية». والمقصود، هنا، التزامها استراتيجية الدفاع عن السعودية بدعوى أن التغييرات التي حصلت

في اليمن في عام 2014 تهدد أمن المملكة القومي. ورَكَزَت الدعاية الإعلامية الإماراتية، في هذا الإطار، على أن إرسال قوات إلى اليمن إنما يستهدف «إعادة هذا البلد إلى حضن الوطن العربي»، و«التصدّي للأطماع الإيرانية التي تُهدد المنظومة العربية بأكملها» على حد زعمها. كذلك، جهدت تلك الدعاية في تصوير حركة «أنصار الله» على أنها «حركة متمرّدة على الإجماع العربي، وتعمل لصالح أجندات خارجية»، في إشارة إلى الدور المحوري الذي باتت تلعبه صنعاء في إطار محور المقاومة المتصدّي للمشروع التوسعي الصهيوني في المنطقة. لكن لم يطل المطاف حتى تكشّفت الأهداف الإماراتية، والمتمثلة في السيطرة على السواحل والموانئ والجزر والمضائق اليمنية التي تثير شهية العديد من الدول الكبرى بسبب أهميتها الاستراتيجية، لا سيما في الصراع القائم حالياً بين الولايات المتحدة الأميركية والصين على المضائق والخطوط البحرية التجارية العالمية، حيث يُعتبر موقع اليمن الجغرافي نقطة ارتكاز وعقدة وصل محورية في هذا الصراع.

انتقل اليمن، في العام الماضي، من مرحلة التصدي والصمود إلى مرحلة المبادرة والهجوم. حينها، بدأت تظهر المخاوف الإسرائيلية من تطوّر الحرب في هذا البلد، على نحو يُشكّل تهديداً إضافياً للأمن الإسرائيلي، ليس في المنطقة والمياه الإقليمية فحسب، بل حتى للداخل الإسرائيلي. وهذا ما عبّر عنه رئيس وزراء العدو، أثناء زيارة وفدين أميركيين إلى تل أبيب خريف العام الماضي: وفد اقتصادي برئاسة وزير الخزانة ستيفن منوتشين، ووفد سياسي - أمني برئاسة مستشار الرئيس جاريد كوشنر، وعضوية الموفد الخاص لشؤون إيران السابق براين هوك.

في اللقاء مع الوفدين الأميركيين، تحدّث نتنياهو عن تهديد الصواريخ اليمنية للكيان العبري والممرّات البحرية الدولية. وكانت تلك المرّة الأولى التي يتحدّث فيها نتنياهو علناً عن استخدام الأراضي اليمنية لشنّ هجمات ضدّ إسرائيل، الأمر الذي طرح حينها أكثر من علامة استفهام حول رغبة تل أبيب في توسيع ساحات استهدافها للمحور المقابل، لتشمل الأراضي اليمنية. ومذّاك أيضاً، تبدي إسرائيل خشيتها من حلّ سياسي في اليمن لا ينهي قوة حركة «أنصار الله» ومكانتها، الأمر الذي يُعدّ، من جهة تل أبيب، تهديداً لا يقلّ خطورة عن غيره من التهديدات في المنطقة.

## 12 - صفقات أسلحة وتحالف عسكري بعد التطبيع:

تتطلّع تل أبيب إلى مرحلة ما بعد اتفاق التطبيع مع أبو ظبي، في اتجاه توقيع اتفاقات مماثلة مع دول خليجية أخرى، على أن يعقبها حلف عسكري واسع النطاق، يجمع إسرائيل والمطّبعين الجُدد معها، إضافة إلى مصر والأردن. هذه هي واحدة من الخطوات المنوي تنفيذها ضمن خطوات أخرى، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من اتفاقات التطبيع مع الإمارات وعدد آخر من الدول الخليجية. وما يتكشف تبعاً يشير إلى ذلك، وخصوصاً صفقة تسليح أميركية ضخمة مع أبو ظبي تشمل وسائل قتالية نوعية، من بينها طائرات «إف 35»، وإن حرصت إسرائيل - في العلن - على التشديد أنها «ما زالت» تعارض هذا النوع من التسليح الأميركي لدول في المنطقة، حتى تلك الخليجية التي تموضعت إلى جانبها وأعلنت، رسمياً، أنها لن تعاديها. وبحسب «يديعوت أحرونوت»، لم يكن اتفاق التطبيع بين إسرائيل والإمارات على أساس «السلام مقابل وقف الضم» في الضفة الغربية، كما رُوّج له ابتداءً، بل وفقاً لـ«السلام مقابل أسلحة متطورة» تتلقاها الإمارات من الولايات المتحدة بقيمة عشرة مليارات دولار، وهي صفقة تسليح نوعية تتضمن مقاتلات «إف 35» وطائرات مسيّرة متطورة جداً، وأسلحة نوعية أخرى. اللافت في ما ذكرته الصحيفة، هو التشديد على أن صفقة التسليح جاءت من دون علم المنظومتين الأمنية والعسكرية في تل أبيب، الأمر الذي يحمل دلالات كثيرة، تشير خصوصاً إلى أن الاعتبارات الأمنية باتت خارج العوامل المؤثرة سلباً في العلاقات مع الجانب الخليجي، والإماراتي تحديداً، الذي لا تخشى المؤسسة السياسية الإسرائيلية أيّ تبعات سلبية لاحقة على أمنها، في حال تسليح أبو ظبي. يفسر ذلك إبقاء مؤسسة الجيش الإسرائيلي بعيدة من «الاتفاق التاريخي» مع الإمارات، وإن كان للخصومة السياسية بين نتنياهو ومنافسيه الدور الأكبر في إبقاء الاتفاق بعيداً من وزير الأمن والخارجية، بني غانتس، وغابي أشكنازي، اللذين علما به من خلال وسائل الإعلام، لحظة الإعلان الرسمي عنه قبل فترة وجيزة. وتأكيد مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أنه لا يزال على موقفه الراض لأيّ صفقة تسليح تخلّ بالتوازن العسكري في المنطقة، لا يشير إلى جدية معارضة هذا التوجّه، بل إلى موافقة يقابلها رفض في العلن.

في الإطار نفسه، أشارت «هآرتس»، في سياق تقريرها، إلى أن دول الخليج مارست ضغطاً كبيراً على إسرائيل لتغيير موقفها من صفقات التسليح الأميركية. ونقلت الصحيفة عن مصادر إسرائيلية شاركت في

محادثات مع الإمارات في السابق، شكوكها إزاء تخلي ننتياهو عن معارضة إسرائيل التقليدية لبيع وسائل قتالية متطورة للإمارات. وأبدت المصادر قلقها من احتمال أن تكون المحادثات الخاصة والسرية التي يقودها الآن المقربون من ننتياهو، أي رئيس الموساد يوسي كوهين والسفير الإسرائيلي في واشنطن رون ديرمر ورئيس مجلس الأمن القومي منير بن شبات، «ربّما» توصلت إلى مثل هذا الاتفاق (التسليحي) السري، من دون إطلاع كبار المسؤولين الأمنيين في إسرائيل عليه.

في التعليقات الإسرائيلية، قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق، الرئيس الحالي لمعهد أبحاث الأمن القومي، اللواء عاموس يدلين، إن «من المعلوم أنهم في الإمارات يطلبون أسلحة متطورة للغاية من الأميركيين والإسرائيليين، وما (كان) يحول دون ذلك، أنه لا توجد اتفاقات سلام بين الدولتين، وكذلك ضرورات التفوق النوعي (التسليحي) لإسرائيل»، في إشارة إلى انتقاء أو تقلص معارضة تل أبيب للتسليح النوعي لأبو ظبي، بعد إبرام اتفاق التطبيع معها. بدوره، لفت المسؤول السابق عن شعبة الاستخبارات في الموساد، حاييم تومر، في حديث إلى الإذاعة العبرية، إلى أنه لا توجد مشكلة في رفع الحظر عن تزويد الولايات المتحدة طائرات «إف 35» للإمارات، خاصة أن الاتفاق مع أبو ظبي يمكن أن يكون شراكة لإسرائيل ضمن سيناريو أو آخر، في خدمة المواجهة ضدّ الإيرانيين. في السياق نفسه، تبدو إسرائيل مهتمة أيضاً بتوسيع التعاون الأمني مع الإمارات؛ وهي أكدت أن رئيس الموساد الذي حلّ ضعيفاً على إمارة أبو ظبي، سيناقتش مع المسؤولين الإماراتيين عدداً من الملفات، ومن ضمنها صوغ مذكرة تفاهم أمنية بين الجانبين.

كل ذلك يقود إلى نتيجة يمكن أن تتطابق مع ما طالبت به وزارة شؤون الاستخبارات في تل أبيب والتي أشارت في وثيقة صدرت عنها إلى أن ملف التعاون الأمني بين إسرائيل والإمارات يأتي على رأس سلم الاهتمام في تل أبيب، إذ إن اتفاق التطبيع مع أبو ظبي يمكن من تعزيز تحالف عسكري بين دول الخليج وإسرائيل، فضلاً عن زيادة التعاون في تأمين البحر الأحمر. ويرد في الوثيقة أيضاً، ضرورة استغلال إسرائيل الفرصة المتاحة لها لتحقيق مصالحها، كون شركات إنتاج السلاح الإسرائيلية تعمل جاهدة لزيادة صادراتها الأمنية إلى دول الخليج.

اعتبر العديد من المراقبين أن الاتفاق الإسرائيلي الاماراتي هو ثمرة سنوات من المخطط المستمر الذي كانت تقوم به أبو ظبي لشيطنة الفلسطينيين، بهدف خلق مناخ لتسويق العلاقات مع تل أبيب في المنطقة وتبييض صورة النظام الإسرائيلي المجرم. ولم تكن التحركات الإماراتية العلنية، باتجاه إسرائيل، إلا مجرد إعلان لما بات معلوماً من الدور الإماراتي المشبوه في المشاركة في تصفية القضية الفلسطينية. وليست مصر بعيدة من الجهود الجارية لتسريع وتيرة التطبيع في العالم العربي، إذ إنها في قلب اتصالات تستهدف استنساخ الاتفاقية الإماراتية - الإسرائيلية، والمُسَمَّاة "اتفاقية أبراهام"، بدعوى أن اللحظة الحالية هي «الأفضل والأنسب لإقرار عملية سلام لا يخسر فيها الفلسطينيون كثيراً على غرار كامب ديفيد". و تكثفت في مراكز القرار المصرية، خلال الأيام الأخيرة، الاتصالات مع ثلاث عواصم عربية، بشأن ثلاث قضايا إقليمية، تتصدرها الاتفاقية الإماراتية - الإسرائيلية لتطبيع العلاقات، والتي كانت القاهرة تترقب إعلانها منذ أسابيع، بل كانت، كما تنقل مصادر، على اطلاع على تفاصيلها كافة. ولا يقتصر الدعم المصري لأبو ظبي، في خطواتها تلك، على مباركة الإعلان الرسمي، بل يتجاوزها إلى الدخول في مناقشات مع عواصم خليجية أخرى قد تنضم إلى التطبيع الرسمي، في مقدمتها المنامة ومسقط، فضلاً عن التأييد السياسي للاتفاقية، والذي يتجاوز كثيراً من الحساسيات المصرية في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ومن شأنه إيقاع ضغوط أكبر على رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، كي يقبل العودة إلى المفاوضات العنيفة من دون شروط، وفق المصادر نفسها. وترى مصر في الاتفاق الجديد تعزيزاً لسياستها خلال السنوات الأخيرة، وتحديداً منذ وصول عبد الفتاح السيسي إلى الرئاسة، ضمن رؤية أن «القدس الشرقية ستبقى عاصمة لفلسطين»، لا «القدس الموحدة» كما كانت قبل السيسي. كذلك، تعتقد القاهرة أن الخطوة الإماراتية ستخلصها من «أعباء كثيرة» كانت تتقاسمها مع عمّان بوصفهما العاصمتين الوحيدتين الموقعتين لاتفاقات تسوية مع تل أبيب. وفي العن، تعتمد مصر السردية التي بدأ الترويج لها الأمين العام الأسبق للجامعة العربية، عمرو موسى، والقائمة على السعي إلى «تحقيق مكتسبات للفلسطينيين مع توقيع كل دولة عربية على اتفاق»، في ظل توقعات بتزايد وتيرة التطبيع العربي في الأسابيع المقبلة، وفق المعلومات الاستخبارية المصرية المعتمدة بالأساس على المشاركة في بعض الاجتماعات التحضيرية، أو على الأقل معرفة نتائجها من طرفيها.

وبينما ينهي الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي «مبادرة السلام العربية» التي اعتمدت في قمة بيروت عام 2002 بدفع سعودي، تعمل القاهرة وأبو ظبي الآن على «التحرك في اتجاه قيادة مشتركة للعالم العربي، تكون قادرة على صياغة اتفاق سلام يخدم القضية الفلسطينية» من وجهة نظرهما، ويحقق مصالحهما المشتركة مع واشنطن وتل أبيب، ولا سيما في المجال الاقتصادي، بحسب المصادر عينها. وفي هذا الإطار، تتماهى مصر مع الادعاءات الخليجية والأميركية عن أن أمام الفلسطينيين «فرصة لن تتكرر»، ومهلة تراوح من عام إلى اثنين للدخول في المفاوضات قبل اتخاذ أي قرار إسرائيلي منفرد بالضم، وهو ما تضمنه اتفاق التطبيع الأخير، وأكدته رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، حين قال إن ما أنفق عليه هو تأجيل الضم لا إلغاؤه. وفي ظلّ «الاحتفاء» الدولي بالاتفاقية، واستمرار الضغوط على رام الله، تجري صياغة الرؤية المصرية - الإماراتية المشتركة حالياً، مع الاتفاق على إدخال الجامعة العربية في المناقشات في القريب العاجل لمناقشة «رؤية عربية جديدة» في التعامل مع القضية الفلسطينية. وتقول المصادر ذاتها إن مصر ترى في اللحظة الحالية «الأفضل والأنسب لإقرار عملية سلام لا يخسر فيها الفلسطينيون كثيراً على غرار كامب ديفيد»، مضيفة أن القاهرة تريد الاستفادة مما يمكن أن تُسببه الضغوط الحالية لجهة إجبار الفصائل الفلسطينية على توحيد صفوفها مجدداً، من أجل التوافق على رؤية يمكنها تقديمها وبدء التفاوض على أساسها، خاصة أن أبو ظبي والقاهرة لن تتفاوضا باسم الفلسطينيين، ولكن ستدعمان مطالبهم التي سينتقون عليها»، كما تدّعيان.

الوجهة الثانية الرئيسة في الأيام الماضية كانت عمّان، التي جرت اتصالات مكثفة معها على مستويات رفيعة من أجل مناقشة مبادرة أردنية مقترحة لتسوية الأزمة بين مصر وتركيا، والوصول إلى «قواعد نقاش» يمكن البناء عليها خلال المرحلة المقبلة، تتضمن التخلي عن توفير الدعم للمعارضين المصريين الموجودين في تركيا، إضافة إلى تخفيف حدة التوتر، سواء شرق المتوسط أو في ليبيا، الأمر الذي ربطته القاهرة بمطالب رئيسة، من بينها اعتذار تركي عن الإساءات التي صدرت بحق النظام المصري، ووقف الهجوم الإعلامي المنظم ضده.

من جهة أخرى، وفي محاولة لتحسين العلاقات مع النظام السوداني الجديد، خصوصاً في ظلّ أزمة سدّ النهضة، زار رئيس الحكومة المصرية، مصطفى مدبولي، الخرطوم، يوماً واحداً، التقى خلاله عدداً كبيراً من المسؤولين السودانيين، في مقدمهم رئيس «مجلس السيادة» عبد الفتاح البرهان، إضافة إلى رئيس الحكومة

عبد الله حمدوك. وقال مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، عبد الله الأشعل، إن الإمارات والسعودية ومصر "فرسان صفقة القرن". وقال الأشعل: إن "الإمارات والسعودية أبرز الممولين لصفقة القرن وأدواتها، وسيعملان على تنفيذها إلى جانب مصر، كما أنهم شاركوا في صياغتها مع الإدارة الأمريكية". وكان موقع (تيك ديبكا) الإسرائيلي أكد أن ولي عهد أبوظبي مارس ضغوطا كبيرة على الرئيس الفلسطيني محمود عباس ابومازن للحوار مع واشنطن حول صفقة القرن. وذكر الموقع المقرب من دوائر الاستخبارات الإسرائيلية أن ولي عهد أبوظبي تحدث بصراحة للرئيس الفلسطيني محمود عباس قائلا: الإمارات إلى جانبك وقضية القدس مهمة ولكن لا تتظر لإعلان ترامب على أنه إعلان حرب لأننا عندها لن نكون بجانبك. ومنذ ظهور الخطة الأمريكية التي أطلق عليها صفقة القرن وعربها جاريد كوشنر المستشار الخاص للرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيس فريقه لعملية السلام جيسون غرينبلات، برزت الإمارات كلاعب رئيس في كل المحطات المتعلقة بالخطة والتي يعتبر المراقبون أن هدفها هو تصفية القضية الفلسطينية.

وتتقدم دولة الإمارات الصفوف في الترويج لصفقة القرن الأمريكية لتصفية القضية الفلسطينية في تماد غير مسبوق واتخاذ موقف عدائي تجاه الفلسطينيين وحقوقهم. وكان سفير الإمارات في واشنطن يوسف العتيبة حضر مراسم إعلان صفقة القرن على الرغم من الدعوات الفلسطينية والعربية والإسلامية المسبقة الراضة للصفقة. وأعلنت الإمارات عن دعمها لخطة صفقة القرن، رغم الرفض الفلسطيني القاطع لها. ونشرت السفارة الإماراتية في واشنطن على موقعها الرسمي بيانا اعتبرت فيه أن الخطة المعلنة بمثابة نقطة انطلاق مهمة للعودة إلى المفاوضات ضمن إطار دولي. وشهدت الفترة الأخيرة أكثر من محطة تشير إلى الدور الإماراتي المشبوه وتورطها في ضرب القضية الفلسطينية، ومن بين تلك المحطات إرسال أبوظبي طائرتي مساعدات طبية للشعب الفلسطيني عبر إسرائيل، دون التنسيق مع الحكومة الفلسطينية وهو ما اعتبره الفلسطينيون إهانة وطنية واعترافا بإسرائيل لا بالسلطة الفلسطينية، وكررت أبوظبي الفعل مرتين دون اكتراث لرفض الفلسطينيين استلام المساعدات، وساندت هذا بحملة على تويتر، من خلال مهاجمة بعض مسؤوليها الفلسطينيين ومن بينهم ضاحي خلفان الذي هاجم المقاومة الفلسطينية وطالب العرب عبر "تويتر" بأن يعتمدوا "الصديق الإسرائيلي" بدل "العدو الإسرائيلي". ويرى كثير من المراقبين أن الخطر الأكبر على القضية الفلسطينية، أصبح يأتي من بعض الدول القريبة التي تصنف إسرائيل حليفا إستراتيجيا وصديقا.

#### 14 - خاتمة:

لا شك في أن الإعلان عن "الاختراق الدبلوماسي"، كما سمّاه البيان المشترك الذي صدر عن الأطراف الثلاثة، الإمارات وإسرائيل وأميركا، كان مفاجئاً في توقيتته، لكن لا يمكن لأحد الادّعاء أنه كان مفاجئاً في مضمونه. فرئيس وزراء الكيان الإسرائيلي لم ينفك يردّد منذ سنوات أن ثمة علاقات تربط بين كيانه وأكثر من عاصمة عربية. والعلاقات بين الكيان والإمارات العربية المتحدة تعود إلى العام 2008، على أقلّ تقدير. فإضافة إلى الزيارات العلنية التي قام بها أكثر من مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى إلى الإمارات، هناك أيضاً الإعلان أخيراً عن 12 اتفاقية أمنية بين الجانبين، ناهيك عن الطائرات الإماراتية التي هبطت في مطار بن غوريون بحجّة مساعدة السلطة الفلسطينية على مواجهة جائحة كورونا، وهو الأمر الذي أنكرته السلطة، وقالت بوضوح إن هذه الطائرات مُوجّهة إلى الجانب الإسرائيلي، ناهيك عن الدور الذي أدته الإمارات في تهويد القدس، عبر المساهمات المالية السخية التي دفعتها لصالح جمعيات استيطانية، وعبر الاحتفال على المالكن المقدسيين. لكلّ هذه الأسباب والمعطيات، لا يمكن لأحد الادّعاء أنه تفاجأ من فحوى الإعلان ومضمونه. فمن حيث المضمون، يُركّز الاتفاق على ثلاث نقاط أساسية، هي التعاون الأمني، وتوحيد الرؤية حول التهديدات المشتركة في المنطقة، والاستثمارات المالية الضخمة. وبهذا، فإن الإعلان يتجاوز ما سمّاه البيان المشترك "الاختراق الدبلوماسي التاريخي" بين دولتين، للتأسيس لحلف جديد بدأت معالمه ترسم كقاعدة تصلح، بل وتفتح الباب، لالتحاق دول خليجية أخرى به، وهو ما جاء في نص البيان ذاته. وفي المضمون أيضاً، فإن البيان يعلن بشكل فاضح التخلّي عن مبادئ المبادرة العربية التي أُقرّت في بيروت في العام 2002، والتي تقوم على قاعدة "الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة في العام 1967، مقابل التطبيع الكامل"، بل وخلا من أيّ إشارة إلى "حلّ الدولتين". فالثمن الذي قُبلت به الإمارات، بحسب البيان، والمشكوك فيه على أيّ حال، هو "تعليق إسرائيل إعلان السيادة على المناطق المحدّدة في رؤية الرئيس (ترامب) للسلام"، قبل أن يضيف عبارة تنسف هذا الإنجاز المدّعى، تنصّ على أنه "سيواصل الطرفان جهودهما في هذا الصدد للتوصّل إلى حلّ عادل وشامل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. كما هو موضح في رؤية السلام، يمكن لجميع المسلمين الذين يأتون بسلام زيارة المسجد الأقصى والصلاة فيه، ويجب أن تظلّ الأماكن المقدسة

الأخرى في القدس مفتوحة للمصلين المسالمين من جميع الأديان". وهذا يعني إقراراً إماراتياً بالسيادة الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية في القدس، ناهيك عن الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان. وعلى كل حال، لم يتأخر نتتياهو كثيراً قبل أن يعلن أن "تعليق إعلان السيادة" لا يُقصد به التراجع عن سياسات الضمّ، بل مجرد "التريث" في ذلك. وهو بالمناسبة تحصيل حاصل، ليس بسبب جهود ابن زايد، بل بسبب الموقف الشعبي الفلسطيني الذي فرض على نتتياهو، ضمن أشياء أخرى، توازناً على الأرض، أرغمه على ابتلاع قراره بإعلان الضمّ بداية شهر تموز الفائت حتى إشعار آخر.

تبدو واضحة الفائدة التي تعود على الرئيس الأميركي من مضمون البيان وتوقيتته. فترامب يسعى جاهداً لتعويض أسهمه الانتخابية بعد تراجع كبير، نتيجة سلسلة من الإخفاقات في السياسات الداخلية. ولئن كانت القاعدة التقليدية في الانتخابات الأميركية تقول إن الناخب الأميركي تهمّه السياسات الداخلية أكثر من الإنجازات الخارجية، وإن أصوات الأميركيين اليهود تصبّ في صالح الحزب الديمقراطي بنسبة كبيرة جداً، إلا أن ذلك لا ينفي أن ترامب يهدف من وراء هذا الإعلان إلى وقف التدهور الحاصل في شعبيته بين صفوف الناخبين الإنجليبين على أقلّ تقدير. وهؤلاء يشكلون كتلة انتخابية متنامية داخل الولايات المتحدة، وتهمّم إسرائيل على نحو لا يقلّ عن السياسات المحلية، إن لم يكن أكبر. كما تبدو واضحة المنافع التي يجنيها رئيس وزراء الكيان الصهيوني من وراء الاتفاق، وهو الذي كان يتبجّح دوماً بأنه يقيم علاقات جيدة جداً مع العديد من العواصم العربية. لا يخفى على أحد أن الإعلان عن التوصل إلى "اتفاق سلام" (وهو توصيف يثير السخرية بين دولتين لم تتحاربا يوماً ولا توجد بينهما حدود مشتركة) بين الإمارات والكيان الإسرائيلي سيخدم الأجندة الدعائية لنتتياهو، الذي سيسعى إلى ترجمة ذلك في تعزيز شعبيته المتراجعة إلى حدّ كبير، إضافة إلى تعزيز موقفه في مواجهة قضايا الفساد التي يحاكم فيها. يحاول نتتياهو، جاهداً، تشكيل صورة القائد الذي أحدث اختراقاً في الحصار العربي في الوعي الصهيوني، والذي استطاع أن يحدّد العداء العربي تجاه الكيان ويحوّله باتجاه إيران.

ومع كون المصالح والمنافع الشخصية لكلّ من ترامب ونتتياهو تبدو واضحة، إلا أن ذلك لا ينفي الأبعاد الاستراتيجية للإعلان. فهذا الاتفاق هو الأول من نوعه الذي يتمّ بين الكيان الإسرائيلي ودولة عربية غير متاخمة له، ولا تملك حدوداً مشتركة معه، وليست في حالة حرب معلنة ضده. بهذا المعنى، فإن الإعلان

بذاته يؤثّر إلى الجهد الكبير الذي يبذله بعض الدول الخليجية لإحداث تغيير نوعي واستراتيجي في العقل السياسي والوعي العربي، ليس على مستوى التنكّر لحقوق الشعب الفلسطيني وخيانة قضيته فحسب، بل أيضاً على مستوى الأمن القومي العربي، ومستقبل المنظومة العربية بأكملها. وعلى رغم الإشكالات الكثيرة في علاقة الدول العربية بالقضية الفلسطينية، إلا أن هذه الأخيرة كانت تُشكّل المادة اللاصقة التي تبقي الوضع العربي متماسكاً على رغم عوراته الكثيرة، والتي كانت تبقي للأمة العربية هوية وكيانية تصنع لها مكاناً ومكانة بين الأمم. المشكلة التي ستواجهها الأنظمة العربية التي تسير في مسار التطبيع الكامل مع الكيان الإسرائيلي، على المستوى الجيوستراتيجي، ليس في اضطرارها إلى استخدام العنف والقهر لقمع المعارضين لهذه الاتفاقيات ولإسكات أصواتهم فحسب، بل في أن هذه الأنظمة ستفعل ذلك بالتخلي عن ركيزتين من الركائز الأساسية لوجود الكتلة العربية واستمرارها، وهما فلسطين والإسلام. ومن دون دعم القضية الفلسطينية، تفقد الدول العربية مبرر وجودها، ولا تستطيع تغطية عورتها وإخفاقاتها المزمّنة في تحقيق التنمية والنهوض. ومن دون الإسلام، تفقد هويتها ومبرر وجودها. لقد كان البعد الديني واضحاً في التسمية التي أطلقها ترامب على الإعلان: "اتفاق أبراهام"، نسبة إلى خليل الله إبراهيم عليه السلام، وهو ما يتماشى مع إعلان الإمارات إقامة "البيت الإبراهيمي" الذي استُخدم كغطاء لبناء كنيس يهودي، وتدشين "مجتمع يهودي" في الإمارات.

ولئن تدرّج المُطبّعون بسلسلة التنازلات التي قدّمتها منظمة التحرير الفلسطينية منذ "أوسلو" وما قبلها وما بعدها، لإقامة علاقات مع الكيان الصهيوني، وإبرازها إلى العلن، فإن هذه الذريعة لا تكفي لتبرير تشويه الإسلام والتنكّر للمسجد الأقصى المبارك في فلسطين. إن مجرد الإشارة إلى البعد الديني في الإعلان، من خلال التسمية ومن خلال ذكر اليهود والمسيحيين والمسلمين، إقرار بالبعد الديني للقضية الفلسطينية، وهذه مسألة لا يمكن للأنظمة المُطبّعة التغاضي عنها، أو القفز فوقها، وستكون بمنزلة التفجير الذي قد يطيح ما تبقى من مظاهر استقرار في المجتمعات العربية.

مهما يكن من أمر، فما ليس واضحاً حتى الآن هو المصلحة التي تعود على الإمارات، أو على ابن زايد، من وراء الإعلان عن الاتفاق. فإن كان لترامب ولنتياهو مصالح مباشرة وغير مباشرة من وراء الإعلان، فما الذي يدفع بابن زايد إلى أن يكون حسان طروادة في تفكيك الحصون الخليجية؟ الحقيقة أنه يصعب الحصول على إجابة لهذا السؤال داخل الإعلان ومن خلال تحليل مضمونه. فدولة الإمارات الغنية مالياً والمستقرّة نسبياً

والتي تجمعها علاقات جيدة بالغرب لا تبدو بحاجة إلى هذه الاتفاقية، ومن الصعب العثور على مصالح جدية وواقعية ذات قيمة تعود عليها بالمنفعة. والقول بأن الإمارات تُمهد الطريق أمام غيرها، السعودية تحديداً، للتوصل إلى اتفاقية مماثلة، لا يجيب على هذا السؤال، بل ربما كان ذلك مفهوماً لو أن الإمارات تَبعت السعودية ولم تسبقها في ذلك. وبما أن السياسة لا تعرف الخدمات المجانية، يبقى احتمال توظيف الفائدة والمنفعة داخلياً، وهي عادة عربية مستشرية. فهل ثمة ما يحضّر داخل الإمارات العربية المتحدة يحتاج معه ابن زايد إلى رشوة ترامب للحصول على دعمه في الصراع الداخلي، فسَدّد الثمن سلفاً؟! إن صحّ ذلك، فقد ينجلي المشهد خلال أسابيع قليلة، وقبل أن يغادر ترامب البيت الأبيض في حال خسارته الانتخابات.